

الفصل الثالث

الرشاد في شرح الإرشاد (دراسة وتحليل)

وينطوي تحته أربعة مباحث :

المبحث الأول

التعريف بالكتاب المحقق

المبحث الثاني

منهج المؤلف في كتابه

المبحث الثالث

" وقفة مع المؤلف "

المبحث الرابع

موازنة بين " الرشاد في شرح الإرشاد " للبساطامي

وغيره من الشروح

المبحث الأول

التعريف بالكتاب المحقق

التعريف بالكتاب

كتاب " الإرشاد في شرح الإرشاد " لعلي بن مجد الدين محمد بن محمد بن مسعود الشاهرودي البسطامي الشهير بـ (مُصَنَّفُك) والمتوفى سنة (٨٧٥هـ) - هو أحد الشروح التي وضعت لكتاب " الإرشاد " في النحو ، للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة (٧٩١هـ) ^(١) - ويعد كتاب التفتازاني اختصارا لكافية الإمام أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس ، جمال الدين بن الحاجب ؛ المتوفى سنة (٤٦هـ) كما قال ابن حجر العسقلاني ^(٢) . وقد التزم البسطامي في كتابه الإرشاد في شرح الإرشاد بترتيب التفتازاني في مختصره " إرشاد الهادي " حيث جعل التفتازاني كتابة مقسما إلى ثلاثة أقسام ، القسم الأول : في الاسم. والثاني : في الفعل، والثالث : في الحرف . وليس الكتاب مفصلا أو مبوبا.

ويلاحظ أن البسطامي قد سار في شرحه لكتاب " الإرشاد " على طريق المزج بين قوله وقول التفتازاني ، موضحا ومفسرا ، مؤيدا أو معا رضا ، ناقدا أو مادحا .

الباعث على وضعه :

تحدث البسطامي في مقدمة كتابه عن هدفه من شرحه لمختصر السعد المسمى بـ " الإرشاد " ، وذلك لكشف وإمطة ما به من خفاء ، وتبيين رموزه ، وتوضيح إشارته وخفائه . وحل غموض عبارته ^(٣).

وقد أخذ البسطامي - كما قال - يخاطب نفسه ويناجي ذرعه ، وأخذ يقدم رجلا ويؤخر أخرى ، إلى أن أشار إليه الأمير (شاهملك بهادر) بشرحه ، ولا يسعه حينئذ المخالفة ... ثم أفاض في الثناء على ذلك الأمير ، ووصف مكانته بين الأمراء والوزراء ، ووصف عهده ، واتساع دولته وقوتها ^(٤).

(١) انظر : كشف الظنون : ٦٧/١ .

(٢) انظر : الدرر الكامنة ١١٩/٥ .

(٣) انظر : صفحة ١٤٢ من التحقيق .

(٤) انظر : صفحة ١٤٢ - ١٤٣ من التحقيق .

تحقيق تسميته :

يعرف هذا الشرح بـ " الرشاد في شرح الإرشاد " .

وجاء في مقدمه المخطوط ما نصه : " ... وسميته بـ " الرشاد في شرح الإرشاد " ^(١) فهي تسمية الشارح نفسه للكتاب ، وسار عليها أصحاب كتب التراجم في نسبة الكتاب إليه ^(٢) .

زمن تأليفه ومكانه :

سبق القول أن البساطامي قد وضع هذا الشرح للأمير (شاهملاك) بهادر بإشارة منه ، وقد كان ذلك بدار السلطنة بـ (هراة) عام ثلاثة وعشرين وثمانمائة ، ويؤيد ذلك ما وجد في آخر المخطوط : " ... فلقد وفق الله عز وجل عبده الضعيف شيخ علي بن (مجد الدين) الشاهرودي البساطامي - غفر الله ذنوبه ، وستر عيوبه - لإتمام هذا التأليف في ليلة الأحد من أوائل شهر الله المبارك ربيع الأول ، الواقع في تاريخ سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة ... " أهـ ، وهو ما أثبتته أصحاب كتب التراجم -أيضا- ، ولقد كان ذلك أول تصنيفه ، وقد أشار في المقدمة إلى ذلك بقوله : " ... وسميته بـ " الرشاد في شرح الإرشاد " فجاء بحمد الله كما ترتضيه القلوب والطباع ، وتنتهيه الآذان والألسن والأسماع ؛ فإنه أول قطر نشأت سحابته ... " أهـ ^(٣) .

أما عن موطن وضعه ؛ فهو (هراة) يؤيد ذلك قول البساطامي في آخر الكتاب : "وقد كان الاختتام والافتتاح بدار السلطنة بـ (هراة) - حفظها الله من جميع الآفات ، والعاهات- بالمدرسة الشريفة المباركة ، المشهورة بالمدرسة الغياثية الواقعة في (بطز) بـ (هراة) " أهـ ^(٤) .

(١) انظر : ص ١٤٣ من التحقيق .

(٢) انظر : الشقائق النعمانية : ص ١٠٠ ، ومفتاح السعادة : ١٨٨/١ ، وشذرات الذهب : ٣٢٠/٤ ، والأعلام : ٩١٥ .

(٣) انظر : ص ١٤٤ من التحقيق .

(٤) انظر : اللوحة الأخيرة من المخطوط وهي ضمن النماذج المصورة ص ١٣٤ .

توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

لم أعر على قول لعالم أو مؤرخ يشك في نسبة الكتاب إلى البسطامي ، وكذلك لم أجد في نسخة الكتاب المخطوط عبارة قد تدل على نسبته لغيره ، بل لقد جاء في الورقة الأولى بخط الناسخ ما يفيد أنها للبسطامي وهو قوله : " الرشاد ، لعلي بن (مجد الدين) بن محمد بن مسعود بن محمود الشاهرودي البسطامي المشهور بمصنفك على متن الإرشاد للسعد التفتازاني " (١)

وجاء ما يؤكد ذلك ويؤيده في مقدمة الكتاب ؛ حيث يقول الشارح : "... وأقول وأنا الفقير ، المفنقر إلى رحمة الله الحامي ، شيخ علي بن مجد الدين بن محمد بن مسعود بن محمود الشاهرودي البسطامي ... إلخ " (٢).

هذا من جهة ومن جهة أخرى ؛ فإن بعض كتب التراجم المختصة بإيراد أسماء المؤلفين ومصنفاتهم قد أكدت نسبة هذا الكتاب إليه . فيقول صاحب (كشف الظنون) - في أثناء إيراد شرح إرشاد الهادي : "... وعلاء الدين علي بن محمد البسطامي المعروف بمصنفك ألفه سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة ... إلخ " (٣).

ويقول الشوكاني : "... وصنف الرشاد في سنة (٨٢٣هـ) " (٤).

ويقول ابن العماد الحنبلي : "... ومن تصانيفه شرح الإرشاد " (٥)

ويقول طاش كبرى زاده : "... وصنف شرح الإرشاد في سنة ثلاث وعشرين " (٦)

ويقول -أيضا- في كتاب آخر : "... وصنف شرح الإرشاد في سنة ثلاث وعشرين

، وشرح المصباح في النحو " (٧).

ويقول صاحب هدية العارفين في أثناء ترجمته للبسطامي : "... ومن مصنفاته ...

شرح إرشاد الهادي في النحو " (٨).

(١) انظر : اللوحة الأولى من المخطوط .

(٢) انظر : ص ١٤٣ من التحقيق .

(٣) كشف الظنون : ٦٧/١ ، ٦٨ .

(٤) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : ٤٩٧/١ :

(٥) شذرات الذهب : ٣٢٠/٤ .

(٦) الشقائق النعمانية : ص ١٠٠ .

(٧) مفتاح السعادة : ١٨٨/١ .

(٨) ص : ٧٣٥/١ .

أهميته :

هذا الكتاب أحد الشروح التي قامت على كتاب "إرشاد الهادي" ، وترجع أهميته إلى ما يلي :-

أولاً : غزارة مادته العلمية ، ولا أبالغ حينما أقول إنه أوفى الشروح التي قامت حول كتاب "إرشاد الهادي" فقد قام الشيخ البساطامي فيه ببيان مسائل كتاب "إرشاد الهادي" النحوية ، وتوضيح الغامض منه ، وتفسير مبهمه ، وتتبع موضوعاته بدقة ، وشرحه شرحاً موضحاً لمختصره ، مقيداً لمطلقه ، ضابطاً لمرسله ، مصححاً لمختلفه -إن وجد- ، مصححاً لمعتله .

ثانياً : ما احتواه من شواهد - على اختلافها - فقد تضمن شواهد قرآنية ، وأحاديث نبوية شريفة ، وشواهد شعرية ، وأمثالاً استدلل بها الشارح في شرحه للقواعد النحوية .

ثالثاً : جمعه لآراء كثير من النحاة المتقدمين والمتأخرين ومناقشة الشارح لها بالدليل مرجحاً ما يراه راجحاً ، ومضعفاً ما يراه ضعيفاً .

رابعاً : يعد هذا الكتاب إضافة جديدة إلى مؤلفات الشيخ البساطامي في مختلف العلوم ، كما يبرزه كأحد النحاة النابهين في هذه الفترة ، وفي هذا المكان من العالم الإسلامي هذا إلى جانب بروزه وشهرته في العلوم الأخرى كالمعاني ، والبيان ، والتفسير ، والمنطق ، والكلام وهذا ما يتضح من مؤلفاته في هذه العلوم ، والتي نسبتها إليه كتب التراجم .

خامساً : يبرز هذا الكتاب الصورة التي كان عليها التصنيف والتأليف في هذا العصر .

مصادر الكتاب

إن من يطلع على كتاب "الرشاد في شرح الإرشاد" - لـ (علاء الدين) علي ابن محمد البساطامي - يتبين له كثرة المصادر التي انتقى منها مادته العلمية وتنوعها .

ويتضح ذلك من كثرة النحاة الذين ترددت أسماؤهم في هذا الكتاب ومن هؤلاء : أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) (١) .

(١) انظر : ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

والخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) ^(١) ، وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) ^(٢) ، والكسائي (ت ١٨٩ هـ) ^(٣) ، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) ^(٤) ، والزجاج (ت ٣١١ هـ) ^(٥) ، وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ^(٦) ، وابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) ^(٧) ، وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ^(٨) ، والمطرزي (ت ٥١٠ هـ) ^(٩) ، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ^(١٠) ، والجزولي (ت ٦٠٧ هـ) ^(١١) ، والفاضل الإسفرائيني (ت ٦٨٤ هـ) ^(١٢) ، وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ^(١٣) ، والمحقق الرضى (ت ٦٨٦ هـ) ^(١٤) .
والأندلسي (ت ٦٦١ هـ) ^(١٥) ... وغيرهم .

وكثيرا ما ناقش آراء النحاة فيما ذهبوا إليه - في بعض المسائل - مستعينا بآراء غير من علماء النحو ، بالإضافة إلى استشهاده بمذاهب أهل البصرة والكوفة .

-وأيضا- اتخذ من آراء اللغويين والمفسرين وعلماء القراءات مصدرا يستعين به في شرح الألفاظ والشواهد ، وتقرير القواعد النحوية ومنهم على سبيل المثال : الأصمعي (ت ٢١٥ هـ) ^(١٦) .

(١) انظر : ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ : ٢٧٠ .

(٢) انظر : ص ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٣٤ ، ٢٧٩ .

(٣) انظر : ص ٢٢٤ ، ٣١٢ .

(٤) انظر : ص ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٣١٢ .

(٥) انظر : ص ٣١٢ .

(٦) انظر : ص ١٩٠ ، ١٩٥ ، ٢٢٩ .

(٧) انظر : ص ٢٢٩ .

(٨) انظر : ص ٢٠١ ، ٢١٩ ، ٢٨٥ ، ٢٥٩ ، ٢٩٦ .

(٩) انظر : ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ .

(١٠) انظر : ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٧٢ ، ١٩٩ ، ٢١٩ ، ٢٢٩ ، ٢٤٧ ، ٢٧٠ ، ٣١٨ ، ٣١٩ .

(١١) انظر : ص ١٨٨ ، ٢٢٩ .

(١٢) انظر : ص ١٦١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٦٧ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ .

(١٣) انظر : ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٩ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٢٧٦ .

(١٤) انظر : ص ١٧٣ ، ٢١٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٩٤ .

(١٥) انظر : ص ٢٢٩ .

(١٦) انظر : ص ٢٦٩ .

والمرزوقي (ت ٤٢١هـ) ^(١) ونافع (ت ١٦٩ هـ) ^(٢)، وعيسى المدني (ت ٢٢٠ هـ) ^(٣)، كذلك كان لعلماء البلاغة والبيان مكانهم البارز في هذا الكتاب ؛ ومنهم : السكاكي صاحب مفتاح البلاغة (ت ٦٢٦ هـ) ^(٤) ، وسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) ^(٥).

ويتضح من تردد ذكر هؤلاء الأعلام في الكتاب وكثرة النقول عنهم والاستشهاد بآرائهم أن البسطامي كان واسع الاطلاع ، غزير المعرفة ، وأنه استطاع أن يستوعب ثقافة المتقدمين من الأئمة والعلماء في مختلف الفنون ، وأن يضع خلاصتها في شرحه ، وكانت شخصيته في ذلك بارزة ، وتدل دلالة قاطعة على تمكنه من الاستدلال بآرائهم ومناقشته لها .

ولقد تنوعت تلك المصادر التي اعتمد عليها المؤلف وتعددت ، وذلك حيث استشهد بالقرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، والشعر ، والأمثال ، والأقوال المأثورة ... كما رجع إلى كتب التفسير والقراءات القرآنية والنحو واللغة ، والبلاغة ، وعلم الكلام ، بل إنه قد ذكر بعض هذه المصادر في كتابه مثل : الصحاح للجوهري ، والكشاف ، والمفصل للزمخشري ، وإيضاح المفصل والكافية لابن الحاجب ، واللباب ، والضوء شرح المصباح للفاضل الإسفراييني ، وشرح الكافية للرضي ، والكتاب لسيبويه ... إلى غير ذلك من المصادر التي صرح بها .

ولعل من أهم مصادر هذا الكتاب التي اعتمد عليها الشارح هي شروح الكافية وعلى رأسها " شرح المحقق الرضي " وقبل أن أبين ذلك أقرر حقيقة لا سبيل إلى تجاوزها في هذا المقام ، وهي أن كتاب "الرشاد في شرح الإرشاد" للبسطامي في غالبيته جاء متضمنا لكثير من عبارات وتعليقات شرح الرضي على الكافية ، وذلك يدلنا على كثرة مراجعة البسطامي لهذا الشرح وشدة استيعابه لمادته .

(١) انظر : ص ٢٤١ .

(٢) انظر : ص ٢٠٠ .

(٣) انظر : ص ٢٠٠ .

(٤) انظر : ص ١٥٦ ، ١٦٤ .

(٥) انظر : ص ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٦٥ ، ١٨٠ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ،

٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٩ .

ومن الأمور التي تبين أهمية هذا المرجع ، وتوضح كثرة مراجعة البسيطامي له وإطالة النظر فيه هو تتبع البسيطامي لاعتراضات الرضى على ابن الحاجب ، ومحاولة البسيطامي الرد على هذه الاعتراضات في شرحه ومن خلال قراءتي لشرح الرضى للكافية ، وشرح البسيطامي لـ " إرشاد الهادي " وهو مختصر للكافية أيضا ، استطعت أن أتعرف أثر الأول في الثاني من خلال أسلوبين :

الأسلوب الأول :

ألا يصرح بذكر الرضى أو شرحه عند النقل عنه أو قصده في الكلام ، فعند الشرح والتعليل ينقل البسيطامي كثيرا عن الرضى إلا أنه لا يذكر ذلك ومن هذه المواضع :

ما جاء في التحذير حيث قال الشارح بأن العامل المحذوف في مثل : إياك والأسد : لو قدر بـ " اتق " لكان سمجاً جداً (١).

وهو نفس كلام الرضى حيث قال : " ... وتقدير " اتق " ، هاهنا فيه بعض السماجة من حيث المعنى ؛ إذ يصير المعنى : اتق نفسك من الأسد (٢).

وكذلك في باب المنادى ، استدرك على المصنف قوله : " ويبنى على الضم إذا كان مفردا معرفة " فقال : فحق العبارة -إذن- أن يقول : " ويبنى على ما يرفع به ، كما قال ابن الحاجب ليندرج فيه نحو : " يا زيدان " ، ويا زيدون " ؛ وذلك لأن ما يرفع به الاسم : الضم ، والألف ، والواو ... " (٣).

وهو قول الرضى : " ... إنما قال : " ما يرفع به ، ليكون أعم من قوله : " ويبنى على الضم " ؛ فإن نحو : " يا زيدان " ، و " يا زيدون " ، خارج منه ، وما يرفع به الاسم : الضم ، والألف ، والواو (٤).

وكذلك في (المفعول فيه) ، حيث قال في مثل : " سرت في يوم الجمعة " : بإظهار " في " ليس بمفعول فيه ، بل القوم لا يجعلونه ظرفا -أيضا- بل هو اسم

(١) انظر : ص ٢٥١.

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ٣/٢ .

(٣) انظر : ص ٢٥٧ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضى ٣١٤/١ .

مجرور بحرف الجر ، وفيه رد على ابن الحاجب حيث جعل المنصوب والمجرور مفعولا فيه ، وليس بذاك ، فإنه خلاف الاصطلاح (١).

وهو كلام الرضى حيث يقول : " ... ونحو : يوم الجمعة ، في قولك : " خرجت في يوم الجمعة " داخل في هذا الحد ؛ ولهذا قال بعد : وشرط نصبه بتقديره بـ " في " ، وأما إذا ظهر فلا بد من جره ، وهذا خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير " في " (٢).

وكذلك في الحال حينما علق على تعريف المصنف للحال بأنه : " منصوب بفعل أو معناه لبيان كيفيته " فقال : وعدل عن العبارة المشهورة وهي قولهم : الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول لفظا أو معنى ، لنكتتين : الأولى : أن هذه العبارة موهمة لمعنى آخر غير مراد ، وهو أن الحال ما تبين هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا في حالة الفعل فيستوهم أن " راكبا " في قولهم : " جاءني زيد راكبا ، بيان لهيئة هذا الفاعل مطلقا لا في حالة المجئ وهذا غلط (٣).

وهو كلام الرضى -أيضا- حيث يقول : " ... فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال ، وبيان ماهيته ؛ لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقا ، لا في حالة الفعل ، فيظن في : جاءني زيد راكبا ، أن راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجئ ، فيكون غلطا (٤).

هذا وغيره كثير من الأمثلة التي تدل على كثرة مراجعة البسطامي لهذا الشرح وشدة استيعابه لمادته -كما ذكر- .

الأسلوب الثاني :

أن يصرح البسطامي ناسبا الكلام إلى (الرضى) ، ولعله بهذا التصريح يريد أن ينسب إليه ما رآه من نقد أو ترجيح أو تضعيف .

(١) انظر : ص ٢٧٦ .

(٢) انظر : شرح الكافية ١١/٢ .

(٣) انظر : ص ٢٨٧ .

(٤) انظر : شرح الكافية ٤٦/٢ : ٤٧ .

ومن ذلك : ما جاء في تعريف الكلام عند كلامه عن قول المصنف : (والكلام ما فيه الإسناد) قال : " ... فيجب -إذن- أن يصار إلى ما ذكره المحقق الرضى من أن الإسناد قسمان : أصلي ، وهو ما بين الفعل وفاعله ، وبين المبتدأ وخبره ، وغير أصلي " (١).

ومنها ما جاء في الممنوع من الصرف ، عند وصفه لكلام ابن الحاجب في تعريف غير المنصرف بأنه مخبط ، وهو قوله : " ... وعدل عن وتيرة سلوكها ابن الحاجب تنبيهها على أن كلامه مخبط ؛ لأنه فسّر غير المنصرف أولا : بما فيه علتان ثم قال : ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسب ، وهذا كما ترى كلام مخبط ؛ إذ الصرف على مقتضى كلامه عبارة عن تجرد الاسم من السببين واللفظ في حالة الضرورة أو التناسب غير مجرد عنهما ، بل يختلف الحكم عن العلة ، فكلامه ثانيا غير منطبق على كلامه أولا ، كذا ذكره المحقق الرضى الأستراباذي (٢) .

وكذلك قوله في التمييز عند تعريف المصنف له بأنه : ما يرفع الإبهام عن مفردة ... وقوله : " عن مفرد " ، متعلق بقوله : " يرفع " ؛ لأن معناه : يزيل الإبهام عن مفرد ، من قولهم : أزاله عن مكانه ، فلا حاجة إلى جعل " عن " هاهنا بمعنى " بعد " ولا إلى جعله من قبيل قولهم : فعلت هذا عن أمرك ، كما ذهب إليه المحقق الرضى الأستراباذي (٣) .

إلى غير ذلك من المواضع التي صرح فيها باسم المحقق الرضى .
ومن أهم المصادر التي اعتمد عليها بعد شرح الكافية للرضى هي مؤلفات الإسفراييني وعلى رأسها "لباب الإعراب " ، فنراه -أحيانا- ينقل منه ليؤيد بنقله ما يأتي به في شرحه مثل قوله : " ... والعجمة : وهى كون الكلمة من غير أو ضاع العربية كذا في المفتاح واللباب (٤) .

(١) انظر : ص ١٧٣ .

(٢) انظر : ص ٢٠٩ : ٢١٠ .

(٣) انظر : ص ٢٩٤ .

(٤) انظر : ص ١٩٩ .

وأحيانا ينقل كلام الإسرائيليين ويعلق عليه مثل قوله : " ... وإلى هذا أشار صاحب اللباب حيث قال في حد المبتدأ : هو الاسم المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية معنى - من حيث هو اسم للإسناد إليه ، فإن قوله : معنى متعلق بالتجرد ... " أهـ ^(١) .

وأحيانا ينقل عن الإسرائيليين واضعا كلامه في ميزان النقد ومن ذلك قوله في التمييز : " فبطل ما ذكره صاحب اللباب واندفعت اعتراضاته بأسرها " ^(٢) .

^(١) انظر : ص ٢٢٦ .

^(٢) انظر : ص ٢٩٩ .

اتجاه الشارح النحوي في كتابه :

بالنظر في كتاب (الرشاد في شرح الإرشاد) للبيضاوي يتضح أنه قد تابع المصنف (التفتازاني) في ترجيح رأي البصريين .

من ذلك : ذهابه مذهب البصريين في أن الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ خبره محذوف ، وهو قوله : " ... فإن الاسم الواقع بعد " لولا " مبتدأ خبره محذوف وجوباً لدلالة الكلام عليه ، وسد الجواب مسده ، وهذا مذهب البصريين وعليه سيبويه والجمهور ، وعند الكوفيين : الاسم الواقع بعد لولا فاعل لفعل محذوف ، أي : لولا وجد زيد لكان كذا" أهـ (١).

وفي النداء عند حديثه عن دخول حرف النداء على العلم ، فهل ينكر ثم يعرف بحرف النداء أو هو معرف بالنداء وتعريف العلمية باق ؟

يقول في ذلك : " هذه مسألة اختلف فيها ، فبعضهم على أن العلم ينكر أولاً ثم يدخل عليه حرف النداء لئلا يلزم اجتماع التعريفين ... والجمهور على خلافه ، فإنهم يقولون : تعريف العلمية باق بعد النداء ... والحق مذهب الجمهور والله أعلم بحقائق الأمور (٢).

وأحياناً يأتي برأي البصريين ويورد بعض الاعتراضات عليه ثم يرد عليها مفنداً إياها كقوله عند عرضه للآراء في العامل في المبتدأ : " ... واختلف القوم في العامل في المبتدأ إلى مذهبين :

الأول : أن العامل هو الابتداء ، وهو مذهب البصريين ، وفسروا الابتداء بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد إليه ، واعترض عليه بأن التجريد أمر عديم فلا يؤثر ، والعوامل عندهم مؤثرات .

وأجيب أولاً: بأن العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات ، و العدم المخصوص - أعني عدم الشيء المعين - يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيته ... إلخ (٣)

(١) انظر : ص ١٣٤ .

(٢) انظر : ص ٢٦٠ .

(٣) انظر : ص ٢٢٨ .

وليس شئ أدل على ذهابه مذهب البصريين من قوله في التمييز : " ولا يكون التمييز إلا نكرة ، وعليه البصريون ، والكوفيون يجوزون كونه معرفة ... " (١)

ومن ذلك استخدام الشارح لمصطلحات البصريين ، فغير المنصرف عنده : ما فيه اثنتان من العلل التسع ، أو واحدة تقوم مقامها (٢) وهذا معنى مصطلح البصريين (ما ينصرف ، وما لا ينصرف) ويقابلهما عند الكوفيين (ما يجرى ، وما لا يجرى) .

كما أن العلتين الفرعيتين لا يقول بهما الكوفيون ؛ لأن التعريف وحده يكفي لعدم إجراء الاسم ، أي منعه من الصرف .

ومن هذه المصطلحات - أيضاً - الظروف ، والعطف ، والجر ، والمجرورات ، والنعت ، والبدل ، وألقاب الإعراب والبناء ، والضمير ، وضمير الفصل والمتعدى ، واللازم ، وغيرها .

ويذهب الشارح - أيضاً - مذهب البصريين في أن خبر (إن) وأخواتها مرفوع بها ، وهذا يخالف الكوفيين ؛ لأنهم يذهبون إلى أن خبرها مرتفع بما كان مرتفعاً به قبل دخولها (٣) .

ويوافق البصريين في أن " زيداً " في نحو: (زيداً ضربته) منصوب بفعل مقدر يفسره المذكور ، بينما يذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء (٤) .

جعل المصنف المنصوبات اثنتى عشرة ، المفعول المطلق ، المفعول به ، والمفعول فيه ... إلخ ، وتابعه البسطامي بالشرح والتوضيح (٥) وهذا أصل بصري ؛ لأن الكوفيين عندهم المفعول واحد ، وهو ما يسميه البصريون بـ المفعول به ، أما المفعولات الأخرى فأشبه المفعول به .

وقد يذهب الشارح في بعض المسائل مذهب الكوفيين ، وهو في ذلك - في الأعم الأغلب - يكون متابعاً لمؤلف الإرشاد ومن ذلك :-

(١) انظر : ص ٣٠٣ .

(٢) انظر : ص ١٨٦ .

(٣) انظر : ص ٢٣٦ .

(٤) انظر : ص ٢٤٩ .

(٥) انظر : ص ٢٤٠ : ٢٤١ .

أ- موافقة الشارح الكوفيين في أن سين الاستقبال الداخلة على الفعل المضارع حرف مقتطع من سوف يفهم من قوله عند حديثه عنها : " سين سوف " (١).

ب- ذهب الشارح مذهب الكوفيين في أن الإعراب يكون بالحركات ويكون بالحروف ، وهو خلاف ما ذهب إليه البصريون من أنه لا يكون إلا بالحركات (٢).

ج- اختار الشارح مذهب الكوفيين في أن إعراب المثني ، والمجموع جمع مذكر سالم بالحروف لا بالحركات (٣).

وأحياناً يختار الشارح من آراء النحاة ما يراه صواباً ففي المنادى المفرد العلم مثل : " يا زيد " ، يرى أن الصواب أن يقال في إعرابه : إنه مبني على ما يرفع به : يقول في قول المصنف : (ويبني على الضم إذا كان مفرداً معرفة) ... فحق العبارة - إذا - أن يقول : ويبني على ما يرفع به ، كما قال ابن الحاجب ؛ ليندرج فيه نحو : " يا زيدان ، و " يا زيدون " ؛ وذلك لأن ما يرفع به الاسم : الضم ، والألف ، والواو ، فقوله : يبني على الضم مخصوص بقوله : " يا زيد " ، وقوله : يبني على ما يرفع به ، يتناول الثلاثة ، نحو : يا زيد ، ويا زيدان ، ويا زيدون (٤).

ومن ذلك عند ذكره للآراء في عامل النصب في المستثنى ذكرها قائلاً :

الأول : وهو مذهب البصريين أن العامل فيه الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط إلا ...

الثاني : وهو قول المبرد والزجاج أن العامل فيه "إلا" ؛ إذ هو نائب مناب "أستثنى" الثالث : وعليه الكسائي : أن العامل مضمّر بعد " إلا " ...

ثم يقول : والمختار عندي هو القول الثاني ؛ إذ هو مطرد في جميع المواقف بلا تكلف في المعنى ، بخلاف القول الأول ؛ فإنه لا يستقيم في مثل : " القوم إلا زيداً إخوانك ، والتقدير تكلف ، وأما القول الثالث فلا يخفى ضعفه وكلفته (٥).

(١) انظر : ص ١٧٠ من النص المحقق ، ويراجع الإنصاف ٦٤٦/٢ .

(٢) انظر : النص المحقق ص ١٧٩ ، ويراجع الإيضاح في علل النحو ص ٧٢ .

(٣) انظر : ص ١٨٥ من النص المحقق ، ويراجع الإنصاف ٣٣/١ .

(٤) انظر : ص ٢٥٧ : ٢٥٨ .

(٥) انظر : ص ٣١٣ وما بعدها .

موقف الشارح من أصول النحو :

موقفه من السماع :

السماع هو : ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله - تعالى - وهو القرآن وكلام نبيه - صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين " (١)

والسماع هو تحريّ كلام العرب الفصيح ونقله " النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة " (٢) .

وكان السماع الينبوع الذي استقيت منه قواعد العربية ، والأساس الذي قامت عليه أصولها وأحكامها ، فقد كان النحاة الأوائل ينتجعون البوادي ، ويقصدون أخبية العرب ومضاربهم يشافهونهم ، ويقيدون في دفاترهم وألواحهم ما يسمعونهم منهم ، وقد وعت صدورهم ما أخذوه وسمعوه ؛ ذلك لأنهم أدركوا أنه لا سبيل إلى معرفة العربية والوقوف على أسرارها بغير معرفة كلام العرب واستقصائه والإحاطة به . (٣)

وقد حفظت لنا كتب التراجم ، أخبار هذه الرحلات العلمية إلى البادية ، فالكسائي حين قدم البصرة ، ولزم الخليل ، سأله وقد بهره علمه الجم ، من أين أخذت علمك ؟ فأجابه الخليل : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فما كان من الكسائي إلا أن رحل إلى الجزيرة ، وأخذ يضرب في فيافيها يلقي الأعراب ، ويستقي اللغة منهم ، حتى أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة ، عدا ما اختزنه صدره ، ووعته ذاكراته (٤) .

وقد اختلف موقف البصريين والكوفيين تجاه السماع ، فالبصريون ضيقوا على أنفسهم دائرة السماع ، وقصروا على قبائل معينة كانت بعيدة عن مظنة الخطأ ، والفساد اللذين يجلبهما الاتصال بالأعاجم بالرحلة أو بالجوار ، ويوضح ذلك ما نقله السيوطي

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٢٤

(٢) الإغراب في جمل الإعراب ص ٤٥ .

(٣) نشأة النحو ص ٧٥ .

(٤) بغية الوعاة ٣٣٦/١ ، وانظر إنباه الرواة للقفطي ٢٥٨/٢ ، ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط دار الكتب

١٣٦٩ هـ .

عن أبي نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف : " كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس ، والذين عنهم نقلت العربية وبهم اقتدى ، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب وهم قيس ، وتميم ، وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجمله فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم" (١) .

والبسطامي كبقية النحاة اهتم بالسماع ، وجعله من الأدلة التي يعتد بها في كتابه ، ومن ذلك قوله في (غير المنصرف) وتحديد في أسماء القبائل : " ... وحكم القسم الثاني التتبع والاستقراء والمتابعة ، فإن سلخوا في الصرف أو منعه وتيرة واحدة ، فعليك بالاعتداء بهم كصرفهم " ثقيفا " و " معدا " و " حنينا " ونحو ذلك .

وكنعهم منه نحو : " سدوس " و " هجر " و " عمان " ... " (٢) .

ومن ذلك قوله في حذف عامل المفعول المطلق جوازا ووجوبا : " ... والمراد بالحذف الجائز أنهم لا يظهرون المحذوف تارة ، ويحذفونه أخرى " يعني : كلاهما ورد في الاستعمال .

وبالحذف الواجب : أنهم لا يظهرون ناصبه أصلا ؛ بل هو محذوف أبدا في استعمالات العرب ومحاوراتهم (٣) .

وكذلك قوله : " ... عمر وزفر معدولان عن " عامر " ، و " زافر " المعرفتين ؛ إذ لو كانا معدولين عن عامر وزافر نكرتين لوجدا بين أسماء الأجناس . ولم يوجد دليل التتبع والاستقراء (٤) .

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص ٣٣

(٢) انظر : ص ١٩٨ .

(٣) انظر : ص ٢٤٤ .

(٤) انظر : ص ١٩٢ .

وكقولـه في سبب حذف العامل وجوبا في التحذير : " وإنما وجب الحذف هنا ؛ إذ هو سماعي فكأن العرب يحذفونه دائما ، ولا يذكرونه لضيق المقام وفقد الفرصة (١) .

والسماع كما جاء في تعريف السيوطي له ، تمثلـه عدة روافد هي :

القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث الشريف ، والشعر ، والنثر ، وفيما يلي استدلال الشيخ البسطامي بتلك الروافد :

١ - استدلال الشيخ البسطامي بالقرآن الكريم وقراءاته :

القرآن الكريم : " هو المنزل على الرسول ، المكتوب في المصاحف ، المنقول عنه نقلا متواترا بلا شبهة " أهـ (٢)

« وكل ما قرئ به من القرآن جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم أحادا أم شاذا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجر القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه » (٣)

ويقول السيوطي : " اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : تواتر وأحاد .

فأما التواتر فلغة القرآن وكلام العرب وما تواتر من السنة ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم " (٤)

ولقد مثل القرآن الكريم وقراءاته للنحو العربي معينا لا ينضب ، ومددا لا ينقطع ومصدرا غنيا من مصادر الاستشهاد لما يقررونه من القواعد والأحكام ومن هنا حرص الشيخ البسطامي أن يجعل الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته في مقدمة ما يستدل به على إثبات القواعد ، وترسيخ الأحكام وفيما يلي أمثله توضح ذلك :

(١) انظر : ص ٢٥١ .

(٢) التعريفات للجرجاني ص ٢٢٣

(٣) الاقتراح للسيوطي ص ٢٤ .

(٤) المزهر ١/١٣١ .

استشهد الشارح على أن الباء للسببية بقوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ (١)
وكذلك استشهد الشارح على صرف نوح بقوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ
الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٢).

واستشهد الشارح على كون التمييز مفعولا في المعنى بقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا
الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ (٣).

إلى غير ذلك من الآيات القرآنية التي استشهد بها الشارح وسيأتي بيان طريقة
استشهاده بالقرآن الكريم عند الحديث عن منهجه .

٢ - استشهد الشيخ البسطامي بالقراءات القرآنية :

القراءات القرآنية من أهم مصادر الاستدلال ؛ لأنها وصلت إلينا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم مع القرآن الكريم بالتواتر القطعي ، والإسناد الصحيح من الثقات
العدول .

والقراءات هي : اختلاف الألفاظ في الحروف مع تخفيف وتشديد وغير ذلك وهذا
مرجعه إلى اللهجات العربية التي يرجع اختلافها إلى هذه الظواهر العرضية ولا يمس
التراكيب العربية من حيث بنية الكلمة . (٤)
وتنقسم هذه القراءات إلى : متواترة ، وآحاد ، وشواذ .

فالمتواترة القراءات السبع المشهورة ، والآحاد قراءات الثلاثة التي هي تمام
العشر ، ويلحق بها قراءة الصحابة رضی الله عنهم ، والشاذة قراءة التابعين كالأعمش
ويحيى بن وثاب وابن جبير ونحوهم (٥) .

وقد استشهد الشيخ البسطامي بأربع قراءات ، ثلاث متواترة ، وواحدة شاذة ، أما
المتواترة فهي :

(١) من الآية رقم (١٦٠) من سورة النساء وانظر ص ١٤٥ .

(٢) من الآية (١٠٥) من سورة الشعراء وانظر ص ٢٠١ .

(٣) من الآية رقم (١٢) من سورة القمر ، وانظر ص ٣٠١ .

(٤) المدرسة النحوية في مصر والشام ص ٢٢٦ ، طبعة مؤسسة الرسالة ، الثانية ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م .

(٥) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ص ٧٥ ط الحلبي .

١- قراءة من قرأ : ﴿أَلَا يَأْسُجُدُوا﴾ في قوله تعالى : ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ واستدل بها الشارح على حذف المنادى لقيام قرينة (١)

٢- قراءة من قرأ : ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ في قوله تعالى : ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ واستدل بها الشارح على جواز النصب على الاستثناء ، والرفع على البدل في المستثنى المنفي المقدم على المستثنى منه (٢).

٣- قراءة من قرأ : ﴿سَلَسِلًا﴾ في قوله تعالى ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا﴾ واستدل بها الشارح على جواز صرف ما لا ينصرف للتناسب (٣).

أما القراءة الشاذة فقد جاءت في سياق كلام للزمخشري نقله الشارح من مفصله ، وهي قوله تعالى في سورة يوسف : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ في قراءة من قرأ برفع ﴿بَشَرًا﴾ (٤).

٣- استشهاد بالشعر :

كان للشعر منزلة كبيرة في نفوس العرب ، وكانوا إذا نبغ شاعر في قبيلة أتت القبيلة الأخرى تبارك لها وتهنئها ، وكان لهم سوق يتناشدون فيه الشعر ويتفاخرون به ، وظلت هذه المنزلة للشعر في الجاهلية والإسلام إلا أن الإسلام أبطل القبيح منه قولاً وفعلاً .

وقد استشهد العلماء بالشعر في أقبيستهم ، وفي بناء الأحكام ، وتقعيد القواعد النحوية ، وقد أخذوا الشعر ممن يوثق به من العرب ، يقول السيوطي : وأما كلام العرب فيحتج فيه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربييتهم ، قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف : كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وإبانة عما في النفس ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ،

(١) من الآية رقم (٢٥) من سورة النمل وانظر ص ٢٦٨ .

(٢) من الآية (٦٦) من سورة النساء وانظر ص ٣٦٩ .

(٣) من الآية رقم (٤) من سورة الإنسان وانظر ص ٢١٤ .

(٤) من الآية (٣١) من سورة يوسف وانظر ص ٣١٩ .

وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض
الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم .
وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط "أهـ" (١)

أما تحديد النحاة للقديم من كلام العرب وأشعارهم التي يصح القياس عليها فقد
ذكره الإمام البغدادي في كتابه "خزانة الأدب فقال : " الكلام الذي يستشهد به نوعان :
شعر وغيره ، فقائل الأول قسمه العلماء على طبقات أربع :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس ، والأعشى
الطبقة الثانية : المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كليهما ، وحسان .
الطبقة الثالثة : المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام
كجرير ، والفرزدق .

الطبقة الرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون ، وهم من بعدهم إلى زماننا
كبشار بن برد ، وأبي نواس

فالتبقيتان الأوليان يستشهد بشعرهم إجماعاً ، وأما الثالثة فالصحيح صحة
الاستشهاد بكلامها ، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً ، وقيل
يستشهد بكلام من يوثق به منهم ، واختاره الزمخشري ، وتبعه الرضی (٢).

هذا وقد اتخذ البسطامي الشعر دليلاً قوياً من أدلة الاحتجاج ، واعتمده أساساً من
الأسس التي يقيم عليها قواعده ويدعم بها اختياراته واعتراضاته ، وجميع شواهد ترجع
إلى عصور الاحتجاج ومن ذلك .

استشهاده على دخول أل على الفاعل شذوذاً بقول الشاعر :

..... :. وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْحَةِ الَّتِي تَقْصَعُ (٣)

(١) الاقتراح ص ٣٣.

(٢) خزانة الأدب ٥/١ : ٦ .

(٣) انظر : ص ١٦٩ .

وكذلك استشهاده على اللغات الواردة في الأسماء الستة بقول الشاعر :

إِنَّ أَبَاهَا ، وَأَبَا أَبَاهَا .: قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(١)

واستشهاده على نصب المستثنى المقدم على المستثنى منه بقول الشاعر :

وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً .: وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ^(٢)

٤ - استشهاده بالحديث الشريف :

يأتي الحديث الشريف بعد القرآن الكريم في الفصاحة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب قاطبة .

إلا أن النحاة انقسموا طوائف تجاه الاستشهاد بالحديث الشريف فطائفة منعت الاحتجاج بالحديث جملة ، وحمل لواءها أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) ، وكذلك شيخه أبو الحسن الضائع (ت ٦٨٠هـ) متابعين من تقدمهم من نحاة البصرة والكوفة ، والعلة أمران :

أحدهما : أن المحدثين أجازوا نقل الحديث بالمعنى دون التقييد باللفظ

الآخر : وقوع اللحن في بعض الأحاديث .

وطائفة ثانية أجازت الاستشهاد بالحديث كله . منهم أبو الحسن الأندلسي المعروف بابن خروف (ت ٦٠٩) ، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، وابن هشام (ت ٧٦١هـ) وغيرهم^(٣).

وطائفة ثالثة اتخذت طريقا وسطا حمل لواءها الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) ، والسيوطي (ت ٩١١هـ) فأجازت الاستشهاد فيما نقل بلفظه دون ما نقل بمعناه^(٤).

أما المحدثون فقد استشهدوا بالحديث الشريف وقرر ذلك المجمع اللغوي بالقاهرة والدارس لكتاب الشيخ البساطامي يتبين له أن مؤلفه قد تبع الطائفة الثانية ، أي : التي أجازت الاستشهاد بالحديث وجاء ذلك في أربعة مواضع منها على سبيل المثال :

(١) انظر : ص ١٨٠ .

(٢) انظر : ص ٣٠٨ .

(٣) الاقتراح للسيوطي ص ٢٩ : ٣٢ .

(٤) الاقتراح للسيوطي ص ٣٢ .

استشهاده عند الحديث عن تقديم خبر إن على اسمها بقوله صلى الله عليه وسلم : " إِنْ مِنْ الْبَيَانِ لِسِحْرًا " (١) .

وكذلك استشهاده عند الحديث عن تعريف الاسم بقوله صلى الله عليه وسلم :
" زَعَمُوا مَطْيَةَ الْكَذِبِ " (٢) .

وكذلك استشهاده عند حديثه في المقدمة على أن معنى الكلمة : الكلام بقوله صلى الله عليه وسلم : " الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ " (٣) .

ويلاحظ أن استشهاده بالحديث في هذا الموطن يتعلق بناحية لغوية وليس المراد من الاستشهاد به إثبات حكم نحوي .

٥ - استشهاده بالنثر :

المراد بالنثر هنا : ما سمع عن العرب من حكم ، وأمثال ، وأقوال مأثورات حكاهما العلماء ، ولقد كانت هذه الأقوال منذ فجر نشأة النحو مددا لا ينضب ، ومعينا يتدفق ، يثبتون به قواعدهم ، ويؤيدون به أقيستهم ، يقول السيوطي : " وأما كلام العرب فيحتاج فيه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربييتهم " (٤) .

ولم يكن الشيخ البساطامي بدعا من النحويين فلقد سار على هذا النهج فجعل من أقوال العرب دليلا من الأدلة القوية التي يعتمد عليها في تقعيد القواعد وتقرير الأحكام ، ومن تلك المواضع التي استشهاد فيها بأقوال العرب :

قوله عند شرحه لتعريف المصنف للاسم : " وأما نحو : تسمع في قولهم : تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ، فهو مؤول بالمصدر ، أي : سماعك بالمعيدي خير " (٥) .

وكذلك قوله عند الحديث عن خبر إن وتقدمه على اسمها إن كان ظرفا : " والواجب هو : ما كان الاسم نكرة ، نحو : إِنْ مِنْ الْبَيَانِ لِسِحْرًا " (٦) .

(١) انظر : ص ٢٣٧ .

(٢) انظر : ص ١٦٧ .

(٣) انظر : ص ١٤٥ .

(٤) الاقتراح ص ٣٣ .

(٥) انظر ص ١٦٧ ، ٢٢٥ .

(٦) انظر ص ٢٣٧ .

ثانيا : موقفه من القياس :

القياس هو : حمل غير المنقول على المنقول ، إذا كان في معناه ، وهو معظم أدلة النحو ، والمعول في غالب مسائله عليه ^(١).

ولهذا حد أبو البركات الأنباري النحو بأنه : " علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلائل القاطعة " ^(٢) .

وقد اختلف موقف البصريين والكوفيين تجاه القياس ، فالبصريون نظروا في كلام العرب فوجدوا أن ما وافق القياس منه وفشا في الاستعمال هو الغاية التي ليس فوقها غاية ، ونقيض هذا الضرب هو ما خالف القياس وكان شاذا في الاستعمال فقد تركوه ، وعدوه مردولا ، فكانوا لا يعتدون بالشاهد الواحد لوضع القاعدة النحوية ، بل لابد من وجود الكثرة الفياضة التي تخول لهم القطع بنظائره ^(٣) .

من ذلك أنهم عدوا (ما) عاملة على لغة أهل الحجاز ؛ لأن هذه اللغة أسير ، وأذيع ولم يقولوا بإهمالها الموافق للقياس ؛ لأنه لغة قليلة ، ووجه القياس في إهمالها أن الحرف عندهم لا يعمل إذا لم يكن مختصا ^(٤).

وقد تأتت كلمات معدودة ثبتت روايتها ، إلا أنها تخالف القياس فيحفظونها ويأبون القياس عليها ، وذلك نحو : استحوذ ، فهذا وإن كان مخالفا للقياس فقد ورد عنهم هكذا ، فلا يرد ولكن لا يقاس عليه غيره ، فلا يقال : استقوم في استقام ، ولا استبيع في استباع ^(٥).

(١) انظر : الاقتراح في علم أصول النحو ص ٥٩.

(٢) انظر : لمع الأدلة ص ٩٥

(٣) انظر : نشأة النحو ص ٧٧.

(٤) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٦٥

(٥) انظر : الخصائص ١/١١٧ ..

وهكذا وضع البصريون أقيستهم ، مستمدين إياها من الكثير الذائع فإذا واجهتهم مرويات ثبت لديهم نقلها وليست على أقيستهم فإنهم يلجأون إلى تأويلها ، فإن عجزوا عن التأويل وصفوها بالشذوذ .

أما الكوفيون فإنهم سلكوا منهاجا مغايرا لما انتهجه البصريون فكانوا لا يهتمون بالتمحيص والتدقيق ، وكانوا يلتزمون القواعد الأدنى مناسبة ، واتسعوا في رواياتهم فتلقفوها عن جميع العرب دون تفرقة بين بدويهم وحضريهم .

كما كانوا يكتفون بالشاهد الواحد ، ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه ؛ فينبون عليه حكمهم ، ويستنبطون منه القاعدة ، قال الأندلسي : الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه ، بخلاف البصريين ^(١) .

والشيخ البساطامي - شأنه شأن بقية النحاة - كان يحتج بالقياس في إثبات حججه ومناقشاته . من ذلك ما جاء في الممنوع من الصرف للعلمية والعدل في آخر ، يقول الشارح : " ... وتحقيق العدل فيه أن قياس اسم التفضيل إذا لم يكن مع اللام والإضافة أن يكون على صيغة "أفعل من" ، ولا "لام" هنا ، ولا إضافة فوجب أن يكون على صيغة "أفعل من" فلما قيل : آخر ، علم أنه معدول عن "آخر من" ^(٢) .

ومن ذلك - أيضا - ما جاء في الممنوع من الصرف للعلمية والعدل في عمر ، يقول الشارح : " ... وأما المثال الثاني وهو عمر ، فهو مثال العدل التقديري ، ونحوه

(١) انظر : نشأة النحو ص ١٤١

(٢) انظر : ص ١٩١ .

زفر ، فإن عمر وزفر معدولان عن عامر ، وزافر المعرفتين ؛ إذ لو كانا معدولين عن عامر ، وزافر نكرتين لوجدا بين أسماء الأجناس ولم يوجد دليل التتبع والاستقراء^(١).

ومن ذلك ما ورد في التمييز ، حيث يقول الشارح متسائلا عن سبب نصب الاسم السام بالتثوين ، أو بنون التثنية ، أو بنون الجمع ، أو الإضافة : فإن قلت : الاسم الذي تمامه أحد هذه الأشياء ينصب التمييز فما سره ؟

قلت : دليله التتبع ، والاستقراء ... " (٢) .

ثالثا : الإجماع .

يقول ابن جني في خصائصه : إجماع أهل البلدين - أي : البصرة والكوفة - حجة ، وإنما يكون حجة إذا لم يخالف النصوص ، ولا المقيس على النصوص وإلا فلا^(٣).

وبؤيد ذلك ما يسوقه السيوطي في اقتراحه على لسان ابن الخشاب حيث يقول في المرتجل : " لو قيل : إن " من " في الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولنا إجراء لها مجرى " إن " الشرطية ، وتلك لا موضع لها من الإعراب ، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز " (٤).

والإجماع عنده دليل من أدلة الصناعة النحوية وإن كان مختلفا في حجته إلا أن صاحبنا ممن يرونا حجية الإجماع في تأسيس الأحكام ، وتقعيد القواعد .

(١) انظر : ص ١٥١ .

(٢) انظر : ص ٢٥٤ .

(٣) انظر : ١٨٩/١ تحقيق / محمد على النجار المكتبة العلمية بدون تاريخ طبعة .

(٤) انظر : ص ٥٦ .

ومن المسائل التي عول فيها الشيخ البسطامي على الإجماع ما يلي :

١- قوله في الاستثناء : " ... فإن قيل : الاستثناء أمر لا يقبله العقل ؛

إذ المستثنى لو اعتبر عدم دخوله في المستثنى منه فهو مخالف للإجماع ؛

إذ الإجماع منعقد على أنه في المتصل مخرج ، ولا إخراج إلا بعد الدخول

فإن اعتبر دخوله لزم التناقض ... " (١).

٢- قوله في تعريف الكلمة : " ... فإن قيل المنوي في "ضرب" ، في قولك :

" زيد ضرب" كلمة إتفاقا ، وليس بملفوظ !؟

أجيب بأن : اللفظ يتناول الملفوظ حقيقة والملفوظ حكما ... " (٢).

٣- قوله في الممنوع من الصرف : " ... وتوضيح ذلك أن " أجمع"

غير منصرف إتفاقا ، ولا نزاع لأحد في ذلك ؛ إنما النزاع في السبب

المانع ، فعند الشيخ سببه وزن الفعل والتعريف التوكيدي ، وعند الجمهور

سببه وزن الفعل والوصفية ... " (٣).

(١) انظر : ص ٣٠٤ من التحقيق .

(٢) انظر : ص ١٦٠ .

(٣) انظر : ص ١٩٥ من التحقيق .

موقف الشارح من العلماء السابقين

تباينت مواقف الشيخ البساطامي ممن سبقه من العلماء بين موافقة ومخالفة ، وفيما يأتي أبرز المواطن التي خالف ، أو وافق فيها من سبقه من العلماء ومنهم :
سيبويه .

وافق الشيخ البساطامي سيبويه في آرائه ، وجاء ذلك في مواطن عديدة فقد كان بصري الاتجاه ، ودائما ما يأتي - في عرضه للمسائل النحوية - برأي الجمهور وسيبويه أولا ، وقد تردد اسم سيبويه كثيرا في هذا الشرح - مقارنة بغيره من علماء النحو - ومن أبرز تلك المواطن :

ففي باب غير المنصرفي : وفي معرض حديثه عن وجه الشبه بين الفعل وبين غير المنصرف يقول : الفعل فرع للاسم في الإفادة ؛ إذ الفعل مفتقر إلى الاسم في كونه كلاما والاسم مستغن عنه ^(١).

وهو كلام سيبويه حيث يقول : وإنما هي من الأسماء - أي الأفعال مشتقة من الأسماء - ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل " ^(٢) .

ويرى أن نحو : " دخلت الدار " منصوب على الظرفية ، وليس مفعولا به ^(٣) ، وهو رأي سيبويه ^(٤) .

ويختار - تبعا للمصنف - في المستثنى التام المنفي المؤخر عن المستثنى منه ، وهو من جنسه ، والذي يجوز فيه الرفع على البدل والنصب على الاستثناء مثل : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ ، و ﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ، يختار البدل لعدم التكلف فيه ^(٥) ، وهو اختيار سيبويه ^(٦) .

(١) انظر : ص ٢٠٨ .

(٢) انظر الكتاب : ٢١/١ .

(٣) انظر : ص ٢٧٩ .

(٤) انظر الكتاب : ٢١/١ .

(٥) انظر : ص ٣٠٩ .

(٦) انظر الكتاب : ص ٣١١/٢ .

ويرى جواز تقدم الخبر على المبتدأ^(١)، وهو رأي سيبويه^(٢).
ويرى أن الفاء لا تدخل على كل خبر للمبتدأ، بل على الخبر الذي يكون مبتدؤه
اسما موصولا بفعل أو ظرف... الخ^(٣)، ويخالف بذلك الأخفش الذي يجيز دخول
الفاء على كل خبر^(٤)، وهو رأي سيبويه^(٥).

الزمخشري :

من أبرز المواطن التي وافقه فيها في باب المرفوعات، وعند تعريف المصنف
التفتازاني للفاعل بأنه : ما أسند إليه الفعل أو شبهه، لم يرتض هذا التعريف،
وقال : ليس بتمام، بل ينبغي أن يقال : الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه وأخر عنه ؛
ليكون التعريف إشارة إلى امتناع تقديم الفاعل كما صرح بهذا القيد صاحب
المفصل... الخ^(٦).

ويخالف الشارح الزمخشري في تعدد خبر كان، حيث يرى أن خبر كان
يتعدد^(٧)، أما الزمخشري فلا يرى تعدد خبر كان^(٨).

وعندما قال الزمخشري إن نوحاً غير منصرف للعلمية والعجمة، ومنصرف
لخفته خالفه في ذلك، وقال بأنه تابع - في رأيه ذلك - للشيخ عبدالقاهر الجرجاني،
وإن نوحاً لم يأت في الكلام الفصيح، وفي كتاب الله إلا منصرفاً^(٩).

الإسفراييني (صاحب اللباب) .

عند تعريف المصنف التفتازاني للفاعل بأنه : ما أسند إليه الفعل أو شبهه

(١) انظر : ص ٢٣٣ .

(٢) انظر الكتاب : ٣١١/٢ .

(٣) انظر : ص ٢٣٥ .

(٤) السابق، وانظر : معاني القرآن ٣٠٦٠/١ .

(٥) انظر : الكتاب ١٣٩/١ : ١٤٠ .

(٦) انظر : ص ٢١٧، ٢١٨، والمفصل ص ١٨ .

(٧) انظر : ص ٢٤٨ .

(٨) انظر : الدر المصون ٢٥٢/١ .

(٩) انظر : ص ٢٠٠، ٢٠١ .

لم يرتض الشارح هذا التعريف ، وقال يجب أن يضاف " وأخر عنه " ليكون هذا قيداً يمنع تقدم الفاعل على الفعل ، ويذكر أن هذا القيد هو ما صرح به صاحب المفصل ، وصاحب اللباب (١).

ويوافقه في بيان حقيقة الحال ، ويستدل بكلامه في كتابه الضوء (٢) .

وفي الممنوع من الصرف يستدل على أن العجمة هي : كون الكلمة من غير أوضاع العربية ، بما جاء في اللباب والمفتاح (٣) .

ويتفق معه أن المبتدأ : هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية معنى ، ولا يضر دخولها لفظاً ، ويستدل بقوله في اللباب (٤).

وقد يأتي بنص للإسفراييني في اللباب اعترض عليه من بعض شراحه ، ويدافع عنه عن طريق الإتيان بوجه ينصرف إليه المعنى ويستقيم به.

كقوله في الممنوع من الصرف : قال صاحب اللباب : متى اجتمع في الاسم اثنان أو واحد لم ينصرف . قال : واعترض عليه الشارحون بأنه عطف قوله : أو واحد على اثنان ، فيكون تقديره متى اجتمع واحد وهو غير صحيح ... والجواب أنه من قبيل قولهم :

عَلَفْتُهَا تَيْناً وَمَاءً بَارِداً .. الخ (٥).

هذا وقد خالف الشارح الإسفراييني عندما قال إن المركب كـ "عبدالله" علما كلمتان ؛ لأنهما يعربان بإعرابين مختلفين ، والكلمة الواحدة لا تكون معربة بإعرابين مختلفين .

خالفه في ذلك وقال : لا يخفي ضعفه ؛ لأن مثله حال العلمية معرب بإعراب واحد (٦).

(١) انظر : ص ٢١٨ ، ولباب الإعراب ص ٢٢٢ .

(٢) انظر : ص ٢٩٠ ، والضوء شرح المصباح ص ٢٤٢ .

(٣) انظر : ص ١٩٩ .

(٤) انظر : ص ٢٢٦ ، ولباب الإعراب ص ٢٤٣ .

(٥) انظر : ص ١٨٧ من التحقيق .

(٦) انظر : ص ١٦١ من التحقيق .

وفي باب التمييز لا يرتضي جعل المثال القائل : ما في السماء موضع كف
سحابا مما يتم بالإضافة ، وهذا ما ذهب إليه المصنف ^(١) وصاحب اللباب ^(٢) ، ويرى
أن هذا المثال من قبيل ما يتم الاسم المفرد بالتثوين ، وهو ما ذهب إليه الإمام
عبدالقاهر ^(٣) ، والمطرزي ^(٤) .

وقد يذكر رأي الإسفراييني دون موافقة أو مخالفة كقوله في السبب في جعل
الجمع الأقصى قائما مقام السببين في المنع من الصرف : " الرابع : سببه قوته ؛ إذ هو
نهاية جمع التكسير ؛ ولهذا سمي بالجمع الأقصى ، قال صاحب اللباب : الأصل في
هذا أساور وأناعم ... وهذا ما قالوه من أن منع صرفه سببه الجمع وتكرره ^(٥) .

ابن الحاجب :

وافق الشارح ابن الحاجب في تعريفه لغير المنصرف بأنه : ما فيه علتان من
علل تسع ، وأن حكمه أنه " يجوز صرفه للضرورة — أو التناصب ، ووصف نظره
بأنه أدق ممن غيره ، وكلامه لا اختلال فيه ، وهو بذلك يخالف الرضي الأستراباذي
الذي يرى في كلام ابن الحاجب نظراً ^(٦) .

ويوافقه في عدم ترخيم المنادي المضاف ؛ لأن المضاف والمضاف إليه
يختلفان عن المركب ، وينقل قوله في الإيضاح بأن المضاف والمضاف إليه
اسمان معربان بإعرابين مختلفين يظهر فيهما التعدد لفظا والترخيم ينافي التعدد
اللفظي ... الخ ^(٧) .

ولا يوافق ابن الحاجب في تعريفه للخبر بقوله : هو المجرد المسند به ، المغاير
للصفة المذكورة ، ويرى أن قيد التجريد لا حاجة إليه ^(٨) .

(١) انظر : ص ٢٩٥ .

(٢) انظر : الضوء شرح المصباح ص ٢٦٧

(٣) انظر : الجمل ص ١٠٤ .

(٤) انظر المصباح في النحو ص ٧٠ .

(٥) انظر : ص ١٨٨ ، والضوء شرح المصباح ص ٢٠٤ .

(٦) انظر : ص ٢١٠ ، ٢١١ ، وشرح الكافية ٨٨/١ .

(٧) انظر : ص ٢٧٥ ، والإيضاح ٣٠٢/١ : ٣٠٣ .

(٨) انظر : ص ٢٣٠ ، والكافية ص ٧٤ .

ويوافق المصنف - مخالفًا في ذلك ابن الحاجب - في عدم اشتراط أن يكون الاسم الأعجمي علماً في العجمية حتى يمنع من الصرف ، ويقول بعدم لزوم ذلك (١).

وفي باب التحذير يرى أن المعنى في قولنا : إياك والأسد أي : بَعْدَ نفسك من الأسد ، أو بَعْدَ الأسد عن نفسك ، ولا يرتضي تقدير ابن الحاجب هنا بـ "أتق" بل يصمه بأنه سمج (٢) .

المحقق الرضي :

يرى ما يراه الرضي أن تعريف المعرب بأنه : المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل - وهو تعريف بعض العلماء كابن الحاجب - فيه خفاء ، أما تعريفه بأنه : اسم يختلف آخره باختلاف العوامل ... الخ أوضح (٣).

وفي الممنوع من الصرف ، رأى الرضي أن في قول ابن الحاجب :

" ويجوز صرفه للضرورة ، أو التناسب " نظراً ، إلا أن الشارح لم يرتض ذلك ، بل دافع عن كلام ابن الحاجب ووصف كلامه بعدم التخيبط ، وبيانه بعدم الاختلال ، ونظره بالدقة (٤) .

وعندما قال الرضي في قول ابن الحاجب : المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل: يريد ما وقع عليه ، أو جرى مجرى الواقع ؛ ليدخل فيه المنصوب في : ما ضربت زيدا ، وأوجدت ضرباً ... ، فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد ... إلخ . قال الشارح : " ... فلا حاجة لما ذكره الرضي الأسترابادي (٥) .

(١) انظر : ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، والكافية ص ٦٤ .

(٢) انظر : ص ٢٥١ .

(٣) انظر : ص ١٧٦ .

(٤) انظر : ص ٢١١ .

(٥) انظر : ص ٢٤٥ ، وشرح الكافية ١/ ٣٠٠ .

وعند تعريف التمييز بأنه : " ما يرفع الإبهام عن مفردة " لم يرتض الشارح جعل "عن" بمعنى بعد ، ولا جعله من قبيل قولهم : فعلت هذا عن أمرك ، كما ذهب إليه المحقق الرضي (١).

أبو الحسن الأخفش :

خالفه في تجويزه لدخول الفاء في أي خبر لمبتدأ نحو : زيد فوجد ، وعمرو فقتل (٢)، ويرى أن ذلك مخصوص بالأسماء المتضمنة للشرط والجزاء ، كالأسماء الموصولة الواقعة مبتدأ ... الخ (٣).

المصنف التفتازاني :

قام الشيخ البساطمي بشرح كتاب التفتازاني ، ووافقه في كثير من آرائه وتعريفاته ، - وأحيانا - يصفها بأنها أفضل وأوضح من تعريفات غيره ، كالإسفراييني في تعريفه لغير المنصرف (٤) ، وكابن الحاجب في تعريف المفعول به (٥) ، إلا أنه أحيانا لا يوافقه في بعض المواطن ومن أبرز تلك المواطن :

عندما حد المصنف التفتازاني الفاعل بأنه : " ما أسند إليه الفاعل أو شبهه " ، لم يرتض الشارح هذا التعريف ، وقال يجب أن يقال : الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه وآخر عنه " ؛ ليشير التعريف إلى امتناع تقديم الفاعل كما صرح بهذا القيد علماء النحو كصاحب المفصل ، والإسفراييني (٦) .

وفي باب المنصوبات في التمييز ، عندما عد المصنف المثال القائل " ما في السماء موضع كف سحابا ، من قبيل ما يتم بالإضافة ، (٧) لم يرتض الشارح ذلك ، ورجح قول الشيخ عبدالقاهر (٨).

(١) انظر : ص ٢٩٤ .

(٢) انظر : ص ١٨٧ .

(٣) انظر : ص ٢٤٦ .

(٤) انظر : ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٥) انظر : ص ٢٩٥ .

(٦) انظر : ص ٢٩٧ .

(٧) انظر : معاني القرآن ٣٠٦/١ ، وتعليق رقم (٢) ص ٢٣٦ .

(٨) انظر : ص ٢٣٦ .

المبحث الثاني

منهج المؤلف في كتابه

"الرشاد في شرح الإرشاد"

- منهج الشيخ البساطي في كتابه "الرشاد في شرح الإرشاد".

تحديد الشيخ البساطي لمنهجه :

قدّم الشيخ البساطي في مفتتح كتابه خطبة لطيفة ، يوضح لنا منهجه الذي رسمه لنفسه في شرحه للإرشاد .

فقد ذكر الشارح في مقدمته أن المختصر المنسوب إلى الإمام الهمام ، كشف المشكلات ، حلال المعضلات ، سعد الدين التفزازاني ، مشتمل على غرر الفوائد ، ومنطبق على درر الفرائد ... وأن هذا المختصر في بعض ألفاظه انعقاد يحتاج إلى إيماء زهيد ، وإطلاق يفتقر إلى تقييد ... فدعاه ذلك إلى شرحه شرحا يميّط خفاءه ، ويبيّن رموزه ، وإشارته ، وإيماءه ... فشرع فيه على مقتضى إشارته ، وشرح له شرحا وافيا لحل عبارته ...

ومن ثم يمكن القول بأن الشيخ البساطي ألزم نفسه في شرحه هذا بأمرين هما : شرحه شرحا وافيا لحل عبارته .

ثم : إمطة خفائه ، وتبين رموزه ، وإشاراته النحوية .

أما منهجه الذي سار عليه في هذا الشرح ، فإنه يتضح في أمور منها :

١- توضيح عبارات المصنف .

٢- تقرير بعض المسائل بطريقة البحث .

٣- تحليل الأحكام والقواعد النحوية .

٤- وضع بعض الأسئلة والإجابة عليها .

٥- كيفية أخذه من الكتب والمصادر التي اعتمد عليها .

٦- استعانتته في شرحه بالشواهد المتنوعة من القرآن الكريم ، والحديث

النبوي الشريف ، والأمثال العربية - بالإضافة إلى أشعار العرب .

وسوف أتناول - بعون الله - هذه النقاط بشئ من التفصيل .

أولا : توضيح عبارات المصنف ، وشرحها شرحا وافيا ، مع توجيهها توجيها يتلاءم وما يقصده التفزازاني بكلامه .

-ومن ذلك قوله عند تعريف المصنف للكلمة :

"والكلمة " مبتدأ ، وقوله : " لفظ " خبره ، وإنما لم يقل لفظة ؛ إذ هو في الأصل مصدر ، ففيه اعتبار لصورة المصدرية على نمط قولهم : امرأة صوم ، ورجلان ورجال صوم ^(١) .

وفسر اللفظ بأنه ما يتلفظ به الإنسان مهما كان أو مستعملا ، واعترض عليه بأنه منقوض بكلمات الله ، وبكلمات الملك والجن ، وأجيب بأن المراد بما يتلفظ : ما من شأنه التلفظ .

والمراد باللفظ : اللفظ الملفوظ على نمط قولهم : الدينار ضرب الأمير أي : مضروبه ... واللفظ : احتراز عن الخط ، والعقد ، والإشارة ، والنصب " ^(٢) .

وكقوله عند ذكر المصنف لأسباب المنع من الصرف (والعدل كآخر ، وعمر) :
... سكت المصنف - رحمة الله - عن تعريف هذه الأسباب واكتفى بالتمثيل اختصارا وذكر مثالين ؛ إذ العدل قسمان : تحقيقي وتقديرى ؛ فإن "آخر" على وزن "فعل" ، جمع "أخرى" التي هي تأنيث " آخر " وهو أفعل تفضيل ومعناه في الأصل ، أشد تأخرا ... وتحقيق العدل فيه أن قياس اسم التفضيل إذا لم يكن مع اللام والإضافة أن يكون على صيغة " أفعل من " ، ولا لام هنا ، ولا إضافة فوجب أن يكون على صيغة أفعل من ، فلما قيل : "آخر" علم أنه معدول عن "آخر من " .

وأما المثال الثاني ، وهو " عمر " فهو مثال العدل التقديرى ، ونحوه : " زفر " فإن عمر ، وزفر معدولان عن : "عامر" و "زافر" المعرفتين ... ^(٣)

وفي بعض الأحيان يقوم بإعراب بعض عبارات المصنف ليتم بذلك بيان القواعد ، وتوضيحها توضيحا تاما .

من ذلك قوله في حذف العائد من جملة الخبر عند قول المصنف : (وقد يحذف مثل : السمن منوان بدرهم) : " ... فإن قوله : (السمن) مبتدأ ، وقوله : (منوان) ، مبتدأ ثان ، وقوله : (بدرهم) خبر للمبتدأ الثاني ، ومجموع هذه الجملة المركبة من

(١) انظر : ص ١٥٩ .

(٢) انظر : ص ١٦٠ .

(٣) انظر : ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

المبتدأ الثاني وخبره في موقع الرفع بأنه خبر المبتدأ الأول والعائد في هذه الجملة محذوف ، تقديره : السمن منوان منه بدرهم ^(١).

وكقوله عند ذكر المصنف لتقدم الخبر وجوبا في مثل : أين زيد . " فأين " خبر وجب تقديمه على مبتدأ لتضمنه الاستفهام الطالب لصدر الكلام ^(٢).

وكإعرابه لمثال المصنف لتقدم الخبر جوازا في مثل : تميمي أنا : " ... فإن قوله : (تميمي) خبر لا مبتدأ ؛ لأنه نكرة صرفة ، وقوله : (أنا) مبتدأ ، وقد تقدم الخبر ^(٣).

ويقوم أحيانا ببيان الشروط الواجب توافرها ، كقوله عند قول المصنف : (ووزن الفعل مثل : شمر ، وضرب) : " ... شرطه أن يكون مختصا بالفعل ؛ إذ لو اشترك هذا الوزن بينه وبين الاسم لا يقال إنه وزن الفعل " ^(٤).

وكقوله عند ذكر المصنف للأسماء الستة : " ... وكون إعراب هذه الأسماء بالحروف مشروط بشروط :

الأول : كونها مضافة ، إذ لو كانت مفردة لكان إعرابها بالحركة ، يقال جاءني أب ، ورأيت أبا ، ومررت بأب .

الثاني : كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم ؛ إذ لو كانت مضافة إلى ياء المتكلم فهي مبنية على قول ، ومعربة تقديرية على قول .

الثالث : كونها مكبرة ؛ إذ لو كانت مصغرة لكان إعرابها بالحركة ، يقال : جاءني أُخْيُك ، ورأيت أُخْيَك ، ومررت بأُخْيَك " ^(٥).

وقد يشرح - أحيانا - المراد من عنوان الموضوع .

فنراه عند تعريف المصنف للاسم بأنه : ما جاز أن يحدث عنه يقول شارحا : " فسر الاسم بالخاصة كما يقال : الإنسان ضاحك توضيحا وتسهيلا للأمر على

(١) انظر : ص ٢٣٢ .

(٢) انظر : ص ٢٣٣ .

(٣) انظر : ص ٢٣٣ .

(٤) انظر : ص ٢٠٥ .

(٥) انظر : ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

السامع ، والمراد بجواز التحديث عنه ، جواز جعله مخبرا عنه ، يعني أن الاسم من حيث إنه اسم صالح لأن يكون مخبرا عنه ومحدثا عنه " (١).

ومن ذلك ما جاء في مواضع حذف عامل المفعول به وجوبا عند قول المصنف : (أو الإغراء) قال الشارح : "... أي : قصد الإغراء ، والإغراء : الحث على الشيء والتخصيص له والتحريك إليه (٢).

وأحيانا يضع الشارح تعريفا اصطلاحيا لبعض الألفاظ في أثناء شرحه من ذلك قوله عند تعريف المصنف للكلمة بأنها : لفظ موضوع مفرد : قال معرfa الوضع : "... والوضع تعيين اللفظ بإزاء المعنى (٣).

ومن ذلك تعريفه للمفرد بأنه : ما لا يدل جزؤه على جزء معناه (٤).

وبالإضافة إلى ذلك قام الشارح بتفسير بعض ألفاظ المصنف تفسيرا لغويا واضحا وبيان المراد منها ، مستعينا بأقوال علماء اللغة من ذلك قوله عند شرحه لمقدمة التفتازاني : والنحو في اللغة القصد (٥).

وكقوله شارحا معنى الإعراب : "... والإعراب في اللغة : الإبانة والإظهار سميت به الحركة المخصوصة المعلومة ؛ إذ بها تظهر المعاني التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وقيل : مأخوذ من قولهم : عربيت معدته أي : فسدت ، والهمزة للنسب على نمط قولهم : أشكيت زيدا ، أي : أزلت شكايته سميت به تلك الحركة ؛ إذ بها يزول الفساد ويندفع الاشتباه ، وقيل : أنه مأخوذ من قولهم : امرأة عروبة ، أي : محبوبة ، سميت به تلك الحركة ؛ إذ بها جعل الكلام محبوبا عند السامع معلوما لديه (٦)، وكقوله : "... البعل في الأصل : الزوج " (٧).

(١) انظر : ص ١٦٦.

(٢) انظر : ص ٢٥٢.

(٣) انظر : ص ١٦٠.

(٤) السابق .

(٥) انظر : ص ١٥٨.

(٦) انظر : ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٧) انظر : ص ٢٠٣.

وكقوله في الممنوع من الصرف : " ... يتضوع أي : يفوح منه رائحة طيبة مدة تكريره وفي الصحاح : وضاع المسك ، وتضوع وتضيع ، أي : تحرك فانتشرت رائحته (١) .

وكقوله في الترخيم : " ... الترخيم مأخوذ من قولهم : رخم صوته ، أي : رققه ، وكلام رخيم ، أي : ضعيف ، وعن الأصمعي : قال الخليل : ما اسم الصوت الضعيف ؟ قلت : الترخيم . أو من قولهم : امرأة رخيم ، وهي التي يكون كلامها محذوف الفضول (٢) .

ومن ذلك قوله : " شمر في الأصل فعل من قولهم : شمر عن ساقه ، وشمر في أمره ، أي : خف " . (٣)

هذا وقد أورد الشارح كلام سعد الدين التفتازاني ممزوجا بشرحه ، وقام بتوضيحه وتفسيره على ما مر ، وتم بيانه فيما سبق .

ثانيا : تقرير بعض المسائل بطريقة البحث :

يقرر الشارح بعض المسائل على طريقة البحث ، ويورد كلام التفتازاني ، ثم يبين ما فيه من أمور تحتاج إلى التوضيح والتوجيه مستعينا في ذلك بالأقوال حول هذه المسألة ، وممهدا لها بقوله : " هذه مسألة " .

كقوله في باب النداء : " فإن قيل : اجتماع التعريفين في كلمة واحد ممتنع فكيف يجوز " يا زيد " ، وفيه تعريقان : التعريف العلمي ، والتعريف الندائي ؟

قلنا : هذه مسألة اختلف فيها ، فبعضهم على أن العلم ينكر أولا ثم يدخل عليه حرف النداء لئلا يلزم اجتماع التعريفين ، فـ (زيد) إذا أريد نداؤه يؤول بمسمى "بزيد" ثم نعتبر دخول حرف النداء عليه ، وإلا يلزم تعريف المعرف ، وهذا مذهب المبرد ، والجمهور على خلافه ، فإنهم يقولون : تعريف العلمية باق بعد النداء " (٤) .

(١) انظر : ص ٢١٣ .

(٢) انظر : ص ٢٦٩ .

(٣) انظر : ص ٢٦٥ .

(٤) انظر : ص ٢٦٠ .

وقد يأتي في هذا الإطار بمسألة واضعاً إياها تحت اسم " فائدة " .

ومن ذلك قوله في الممنوع من الصرف : " ... وهاهنا فائدة نفعها عظيم ...
وهي أن أسماء القبائل والبلدان والمواضع أقسام :

الأول : ما يكون فيه مع العلمية سبب ظاهر نحو : باهلة ، وتغلب ، وبغداد ،
وخراسان ، ونحو ذلك .

الثاني : أنه ليس كذلك لكنه ممنوع في الاستعمالات أو مصروف في الاطلاقات

الثالث : ما ليس فيه مع العلمية سبب ظاهر وكيفية استعمالهم له مجهولة .

الرابع : ما جاز في الاستعمالات صرفه ومنعه .

فالقسم الأول : حكمه المنع من الصرف بلا شبهة لظهور السببين فيه ، وحكم
القسم الثاني : التتبع ، والاستقراء ، والمتابعة ، فإن سلخوا في الصرف أو منعه وتيرة
واحدة فعليك الاقتداء بهم كصرفهم تثقيفاً ، ومعداً ، وحنيناً ، ونحو ذلك ، وكمنعهم منه
نحو : سدوس ، وهجر ، وعمان ، فالصرف - إذن - في القبائل بتأويل الأب إن كان اسماً
له كتثيف ، أو بتأويل الحي ، وفي الأماكن بتأويل المكان ، والموضع ، ونحوهما .

ويمنع الصرف في القبائل بتأويل الأم إن كان في الأصل كذلك ، وبتأويل القبيلة
إن لم يكن كذلك ، وفي الأماكن بتأويل البقعة ، والبلدة ، ونحوهما .

وأما القسم الثالث : فالاختيار فيه بيدك إن شئت فامنع وإن شئت فاصرف ،
فالمنع بتأويل الأم والقبيلة والبقعة ، والصرف بتأويل الحي والمكان .

أما القسم الرابع : فلك فيه أيضاً وجهان كـ " ثمود " ، و " واسط " ، و " قريش " ،
ونحو ذلك ، فلك الاقتداء بهم مرة ومرة (١) .

وهكذا نراه يبحث هذه المسألة - مسألة صرف أسماء القبائل والبلدان والمواضع
من عدمه - واضعاً إياها تحت اسم فائدة .

(١) انظر : ١٩٧ ، ١٩٨ .

ثالثا : تعليل الأحكام والقواعد النحوية :

كان الشيخ البساطامي يعتمد على العلة في بيان رأيه ، وهو في ذلك تابع لمعظم العلماء في إيراد التعليقات ، وبيان الأساليب الداعية إلى الأحكام التي يذكرها ، ويرجع سبب اهتمامه بالعلل إلى قيامه بالتدريس في مدارس عدة بـ (قونية) وغيرها (١).

وهذه أمثلة توضح اعتماده على العلة :

من ذلك تعليله لقيام ألفي التانيث الممدودة ، والمقصورة مقام السببين في المنع من الصرف ، وهو قوله : " ... فإن قلت : لم جعل ألفا التانيث قائمتين مقام السببين ؟ قلت : للزومهما للكلمة ، وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث ؛ فإن وضعها على العروض ، يعني الألف علم التانيث كالتاء ، ففيه -إذن- سبب هو التانيث ، ولزوم هذه الألف لملحوقها حيث يمنع تجريد الكلمة عنها تارة ، وإدخالها أخرى ، على نمط قائم وقائمة سبب آخر ؛ إذ هو جارٍ مجرى تانيث ثان . وتاء طلحة وإن كانت لازمة إلا أن اللزوم في الوضع الثاني العلمي دون الوضع الأول الجنسي بخلاف هذين الألفين فإن لزومهما في الوضع الأول ؛ فلهذا لم يجعلوا تاء مثل : طلحة قائمة مقام السببين ، فليتأمل (٢).

ومن ذلك تعليله لقول المصنف : " حكم غير المنصرف ألا يدخله الكسر والتنوين " قائلا : " ... ؛ إذ التنوين علامة التمكن في الإعراب ، وأصل الاسم الإعراب ، وأصل الفعل البناء ، فلما شابه الاسم غير المنصرف الفعل ، جعلوه ممنوعا من التنوين ومحروما منه حرمان الفعل تحقيقا للمشابهة الحاصلة بين غير المنصرف وبين الفعل ... ووجه المشابهة بين الفعل وغير المنصرف كون كل منهما فرعا لشيء آخر ، فإن الفعل فرع للاسم في الإفادة ؛ إذ الفعل مفتقر إلى الاسم في كونه كلاما ، والاسم مستغن عنه ، وغير المنصرف فرع للمنصرف ؛ إذ الأصل في الاسم الانصراف . وعدم الانصراف عارض له فلما صار غير المنصرف شبيها بالفعل أعطوه حكم الفعل من المنع عن الكسر والتنوين " (٣).

(١) انظر : شذرات الذهب : ٣٢٠/٤ .

(٢) انظر : ص ١٩٠ .

(٣) انظر : ص ٢٠٧ ، ٢٠٨٧ .

ومن ذلك قوله في الجمع بألف وتاء : " ... وإنما قال : (الكسر) تنبيهها على أن نصبه تابع لجره ؛ لأن جمع المؤنث السالم فرع لجمع المذكر السالم والنصب هناك تابع لجره ، فجعل هاهنا كذلك لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل " (١).

وعندما تحدث عن المنصوبات ابتداءً بالمفعول المطلق ، وعلل تقديمه على سائر المنصوبات بقوله : " ... ؛ إذ هو أشد اتصالاً بالفعل ؛ إذ هو جزء منه وبعضه ؛ ولأن المفعول الحقيقي إنما هو ذلك ؛ إذ هو الذي فعله الفاعل المذكور وأوجده ، ولا كذلك سائر المنصوبات فليفهم ، ولأنه مطلق وما عداه مقيد ، والمطلق مقدم على المقيد ... أهـ " (٢) .

وكقوله في التمييز التام بالتثنية ، أو بنون التثنية ، أو بنون الجمع ، أو الإضافة مثل : رطل زيتا ، ومنوان سمن ، وعشرون درهما ، وموضع كف سحابا . ماسر نصبه ؟ ثم يجيب عن ذلك بأنه الاستعمال والاستقراء ثم يكمل قائلاً : " ... وإن أردت لذلك نكتة إقناعية ، فاعلم أنه إذا تم الاسم بهذه الأشياء صار شبيهاً بالفعل إذا تم بفاعله ، وصار التمييز الآتي بعده شبيهاً بالمفعول لوقوعه بعد تمام الاسم ، كالمفعول الآتي بعد تمام الكلام فبعد تحقق الشبهين صار هذا الاسم ناصباً لذلك التمييز " (٣).

وكقوله في تقديم الفعل على الحرف ، والاسم عليهما : " ... قدم الاسم على أخويه ؛ إذ يحصل الكلام من نوعه دون أخويه ... وقدم الفعل على الحرف ؛ لأنه يدل على معنى في نفسه ، لأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام إلا أنه يقع أحد جزئي الكلام بخلاف الحرف " (٤) .

إلى غير ذلك مما جاء معللاً في كلامه .

(١) انظر : ص ١٨٤ .

(٢) انظر : ص ٢٤٠ .

(٣) انظر : ص ٢٩٤ .

(٤) انظر : ص ١٦٢ .

رابعاً : افتراض بعض الأسئلة ووضع إجابة عنها :

ومن منهج الشارح - أيضاً - في كتابه أن يفترض أسئلة ثم يضع الإجابة عنها، قاصداً بذلك شرح المسائل النحوية ومناقشتها ؛ حتى لا يكون هناك مجال بعد ذلك لتساؤل ينشأ على ما ذكره .

وكان يمهّد لكل سؤال بعبارة : " فإن قيل : ... " ، ثم يبدأ إجابته بعبارة : قلنا : ... ، أو بعبارة : " أجيب : ... " .

ومن أمثلة هذا الأسلوب ما أورده الشارح عند تعريف المصنف للكلمة : فإن قيل : " الحركة الإعرابية ملفوظة موضوعة مفردة ، وليست بكلمات اتفاقاً ؟ ، أجيب : بأن اللفظ يتناول الملفوظ حقيقة ، والملفوظ حكماً " (١).

وكقوله في تعريف الاسم : فإن قيل : تعريف الاسم بما ذكر منقوض بقوله : «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا» (٢)، فإن (قِيلَ) مسند إلى (آمِنُوا) وهو مخبر عنه ، وبقولهم : زَعَمُوا مَطِيئَةُ الْكَذِبِ ؛ فإن (زَعَمُوا) مبتدأ ، و(مَطِيئَةُ الْكَذِبِ) خبره .

قلنا : كل من (آمِنُوا) و(زَعَمُوا) هاهنا محكي اسم لنفسه ، كما يقال : " ضرب" فعل ماض ، و"من" حرف جر ، وأما نحو : تسمع ، في قولهم : " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " ، فهو مؤول بالمصدر ، أي : سماعك بالمعيدي خير ، وعليه قوله تعالى : «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ» (٣)، أي : إنذارك وعدمه سيات عندهم . (٤).

وكقوله في تعريف المعرب : فإن قيل : فبم يعرف المعرب التقدير من المبنى مع اشتراكهما في عدم ظهور الإعراب ؟ وما وجه الفرق بين القسمين ؛ إذ جعلوا الأول تقديرية والثاني محلياً ؟!

(١) انظر : ص ١٦٠ من التحقيق .

(٢) من الآية رقم (١٣) من سورة البقرة .

(٣) من الآية رقم (٥) من سورة البقرة .

(٤) انظر : ص ١٦٧ من النص المحقق .

أجيب : بأن المعرب التقديري هو الذي يقدر الإعراب على حرفه الأخير ، لكن له مانع يمنعه من الظهور وهو التعذر كالمقصور ، أو التعسر كالمنقوص ، وأما المبني فالمانع فيه ليس على الحرف الأخير فقط ؛ بل المانع في جملته ^(١).

وكقوله في المبتدأ :

فإن قيل : هو منقوض بقولك : بحسبك درهم ، فإنهم متفقون على أن قولهم : "بحسبك" مبتدأ مع أنه ليس بمجرد عن العوامل اللفظية ، وكذا قولهم : " من أحد " في قولهم : " ما في الدار من أحد " ؛ فإنهم مصرحون بأن " أحد " مبتدأ مع أنه معمول للعامل اللفظي .

أجيب عن ذلك بأن كلا من الباء . و " من " زائد فكأنه معدوم ^(٢).

ومن ذلك قوله في الترقيم :

وأصل " ثب " ثبة ، رخم بحذف التاء تحقيقا ، **فإن قيل :** هذا المثال لا يوافق التفسير السابق ؛ إذا المراد بحذف حرف ، حذف حرف من حروف الكلمة ومن أجزائها ، والتاء في الكلمة عارض ليس من أجزائها ؟

أجيب : بأنهم جعلوا التاء حرفا من حروف الكلمة تجوزا " ^(٣).

وكقوله في الحال :

فإن قيل : تفسير الحال بما ذكر منقوض بالنعته في قوله : " ضربت رجلا راكبا ، فإن راكبا صفة " رجلا " ويصدق عليه أنه منصوب بفعل لبيان كيفية الفعل ؟! قلنا : كونه لبيان كيفية الفعل ممنوع ؛ فإن مثله لبيان كيفية الموصوف المسبوق فليتأمل ^(٤).

(١) انظر : ص ١٧٨ من النص المحقق .

(٢) انظر : ص ٢٢٦ من قسم التحقيق .

(٣) انظر : ص ٢٧٣ من قسم التحقيق .

(٤) انظر : ص ٢٨٨ من قسم التحقيق .

وكقوله في الاستثناء :

فإن قيل : جاءني القوم إلا زيدا ، فيه إسناد المجيء إلى القوم ، وإسناد المجيء إلى القوم معناه : أن كل واحد من آحاده ، جاء البتة ، وإذا قيل إلا زيدا فمعناه أن زيدا لم يجئ فكأنه قيل : جاءني زيد مع سائر آحاده ولم يجئ فالتناقض لازم جزما ؟!

قلنا : إسناد الفعل إلى جمع قد يكون حقيقة بأن يكون الفعل قائما ببعض دون البعض كقولهم : بنو فلان قتلوا ، والقائل بعضهم دون البعض ، ومدار هذا القسم على القرينة ... " (١).

ولم يكن الشارح في طريقته هذه بدعا ، فقد سبقه إليها كثير من الشراح ، وأصحاب المصنفات كالأنباري المتوفى سنة (٥٧٧ هـ) - في كتابه أسرار العربية ، وابن يعيش المتوفى عام ٦٤٣ هـ - في شرحه لمفصل جاز الله ، والمحقق الرضى - المتوفى سنة ٦٨٦ هـ - في شرحه لكافية ابن الحاجب وغيرهم ممن نهجوا هذا المنهج.

خامسا : كيفية أخذه من المصادر :

تباينت طريقة الشارح في نقله من المصادر التي رجع إليها ، وأفاد منها فهو تارة يذكر صاحب الرأي دون تعيين للمصدر الذي استعان به ، والأمثلة على ذلك كثيرة . منها ما نقله لسيبويه والأخفش في دخول الفاء على خبر المبتدأ ، حيث قال : "... وبالجمله يجب أن يعلم أن الفاء لا يجوز دخوله على خبر المبتدأ الذي ليس كذلك ، وهذا عند سيبويه ، وأما الأخفش فهو يجوز دخول الفاء في كل خبر مبتدأ نحو : زيد فوجد ، و " عمرو فقتل " (٢).

ومن ذلك ما نقله للخليل ، وأبي عمرو بن العلاء ، والمبرد عند العطف على المنادي المفرد أو المضاف أسما بالألف واللام ، حيث قال : إلا أن هاهنا نزاعا في الاختيار ، فالمختار عند الخليل الرفع ، وعند أبي عمرو النصب ، وأما المبرد فهو مع

(١) انظر : ص ٣٠٦ من قسم التحقيق .

(٢) انظر : ص ٢٣٦ من التحقيق

الخليل إن كان ذو اللام مثل الحسن في جواز النزع تارة والإثبات أخرى ، ومع أبي عمرو في مثل : " النجم والصعق " ^(١).

ومن ذلك ما نقله للزجاج في العامل في المستثنى حيث قال : " والثاني وهو قول : المبرد ، والزجاج أن العامل فيه " إلا " ... " ^(٢).

ومن ذلك ما نقله عن الزمخشري والجزولي والأندلسي وأبي علي الفارسي ، وابن جني في العامل في الخبر حيث قال : " ... وهذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضا ، وعليه جار الله ، والجزولي ومن تبعهما ، ونقل الأندلسي عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ وهو مروي عن الشيخ أبي علي والإمام أبي الفتح ابن جني " ^(٣).

ومن ذلك ما نقله للإمام عبد القاهر والمطرزي حيث قال في التمييز : " وفي هذا رد على الشيخ عبد القاهر ، وصاحب المصباح حيث عدا هذا المثال من قبيل ما يتم الاسم المفرد بالتونين ... " ^(٤).

ومن ذلك -أيضا- نقله عن ابن الحاجب دون الإشارة إلى المصدر ففي الممنوع من الصرف يقول : " ... ولهذه النكتة فسر ابن الحاجب غير المنصرف وعقبه بحكمه فقال : وحكمه ألا كسر ، ولا تنوين " ^(٥).

ومن ذلك ما نقله عن المحقق الرضى في المفعول به حيث قال : " فاندفع الاعتراض الذي أورده المحقق الرضى الأستراباذي من أن تفسيره شامل للمجرورات بواسطة حرف الجر ، وكلامنا في مطلق المفعول به " ^(٦).

وتارة نجد الشارح يذكر آراء لا يعين مصادرها ولا ينسبها إلى قائلها ، بل قد ينقل مواضع بذاتها كما فعل الشارح مع شرح الرضى للكافية ، على ما تم بيانه في المبحث السابق في مصادر الكتاب ^(٧).

(١) انظر :ص٢٦٣ من التحقيق .

(٢) انظر :ص٣١٢ من التحقيق .

(٣) انظر : ص٢٢٩ من التحقيق .

(٤) انظر : ٢٩٥ ، ٢٩٦ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٢١٠ من التحقيق .

(٦) انظر : ص٢٤٦ من التحقيق وانظر : ص١٨٦ و ص ٢٤١ .

(٧) انظر : ص٦٦ من الدراسة .

وتارة نجد الشارح يذكر المصادر معينا لها ولأصحابها ومن ذلك قوله في الترخيم: "فسمى هذا الحذف المشهور عندهم ترخيما ؛ لأنه تخفيف اللفظ وتسهيله ، كذا ذكره ابن الحاجب في الإيضاح" (١) .

ومن ذلك في الترخيم -أيضا- قوله : "وبمثلته صرح جار الله في المفصل ، حيث قال : ومن خصائص النداء الترخيم" (٢)

وأحيانا يذكر المصدر فقط ، ومن ذلك قوله : " والعجمة وهي كون الكلمة من غير أوضاع العربية ، كذا في اللباب والمفتاح (٣) ، وأيضا قوله : "كذا في الكشف" (٤) ، وكذلك قوله : " وفي المفتاح : إذا كان الكلام عاريا عن النفي والنهي والاستفهام يسمى موجبا " (٥) .

سادسا : استعانت به في شرحه بالشواهد المتنوعة من القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث النبوي الشريف ، والأمثال العربية ، بالإضافة إلى أشعار العرب .

أما الاستشهاد بآيات القرآن الكريم ، فقد شاع في هذا الجزء من الكتاب متخذا صورا منها : أن يأتي بالآية التي تتضمن الاستشهاد بتمامها :

ومن ذلك ما أورده عند حديثه عن الممنوع من الصرف واستشهاده على صرف نوح وذلك هو اللغة الفصيحة بقوله : " واللغة الفصيحة هي التي وردت في أفصح الكلام قال تعالى ... : ﴿ كَذَبَتْ قَوْمٌ نُّوحَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٦) .

وكقوله في باب المرفوعات عند حديثه عن خبر إن ، وعن عدم جواز تقديمه على اسمها في غير الظرف : بخلاف خبر إن فإنه لا يجوز تقدمه على اسمها في غير الظرف ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ (٧) .

(١) انظر : ٢٦٩ من التحقيق ، وانظر : ص ١٦٢ و ص ٢٩٠ .

(٢) انظر : ص ٢٦٩ من التحقيق و ص ٣١٩ .

(٣) انظر : ص ١٩٩ من التحقيق .

(٤) انظر : ص ٢٨٤ من التحقيق .

(٥) انظر : ص ٣٦٧ من التحقيق .

(٦) الآية رقم (١٠٥) من سورة الشعراء ، وانظر : ص ٢٠١ .

(٧) الآية رقم (٢٥) من سورة الغاشية ، وانظر : ص ١٣٦ .

وكقوله عند ذكره لأنواع الخبر واشتراط العائد في الخبر الجملة ، إلا إذا كانت الجملة عين المبتدأ فلا حاجة إلى العائد ، قال : " وقوله : (فَلَا يَدَّ مِنْ عَائِدٍ) ينبغي أن يزداد فيه قيد آخر فيقال : فلا يد من عائد إذا لم تكن الجملة عين المبتدأ ؛ لئلا ينتقض بمثل : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(١) ... فإنه لا حاجة هاهنا إلى العائد ^(٢) .

إلى غير ذلك من تلك المواضع التي استشهد فيها بآيات بنتمامها .
وغالبا ما يذكر قطعة من الآية تتضمن الاستشهاد كما في قوله في المقدمة :
(وجعل قد جاء لمعانٍ) :

الأول : معنى خلق ، قال تعالى : ﴿ جَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ﴾ ^(٣) .

الثاني : معنى صير ، قال تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُمْ جَذَاذًا ﴾ ^(٤) .

الثالث : معنى سمى ، قال تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾ ^(٥) .

وكقوله : " والمراد بالكلمة هنا هو الكلام على وتيرة قوله تعالى : ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ ^(٦) .

وكقوله - أيضا - في المقدمة : " والباء هي السببية على وتيرة قوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ ^(٧) .

وكقوله في علامات الاسم : " وأما قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ ﴾ ^(٨) فالمضاف إليه في الحقيقة هو المصدر .

(١) الآية رقم (١) من سورة الإخلاص .

(٢) انظر : ص ٢٣٢ .

(٣) من الآية رقم (٢٣) من سورة الملك ، وانظر : ص ١٤٥ .

(٤) من الآية رقم (٥٨) من سورة الأنبياء ، وانظر : ص ١٤٥ .

(٥) من الآية رقم (١٩) من سورة الزخرف ، وانظر : ص ١٤٥ .

(٦) من الآية رقم (٤٠) من سورة التوبة ، وانظر : ص ١٤٥ .

(٧) من الآية (١٦٠) من سورة النساء وانظر : ص ١٤٥ .

(٨) من الآية رقم (١٠٩) من سورة المائدة وانظر : ص ١٦٨ .

وكقوله في الممنوع من الصرف مستشهدا على أن نو حاً مصروف منون : " واللغة الفصيحة هي وردت في أفصح الكلام ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ ^(١) . وقال تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾ ^(٢) .

وكاستشهاده على كون التمييز مفعولا في المعنى بقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ^(٣) .

إلى غير ذلك من المواضع التي استشهد فيها الشارح بجزء من آية ^(٤) .

وأحيانا يقتبس من القرآن الكريم مستشهدا بذلك على معنى في نفسه . ومن ذلك قوله في المقدمة بعدما ذكر كتابه وتسميته له بـ " الرشاد في شرح الإرشاد " ثم الثناء عليه ، يقول : ﴿ إِنَّهُ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ، وَلَتَعْلَمَنَّ نَبَاهُ بَعْدَ حِينٍ ﴾ ^(٥) . و استشهد الشارح بالقراءات القرآنية ، وذلك في أربعة مواضع :

منها ما جاء عند حديثه عن الممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، وجواز صرف مالا ينصرف للتناسب قال : ﴿ سَلَسِلًا ﴾ منون لمكان التناسب لقوله : ﴿ وَأَغْلَالًا ﴾ ، وهذا ما يقال في هذا المقام أن التثوين قد يكون على الجوار كالجر " . ^(٦)

ومن ذلك قوله في باب المنصوبات في حذف المندادى لقيام قرينة : كقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا ﴾ ، أي : ألا يا قوم اسجدوا فـ " ألا " هذه بتخفيف اللام حرف تنبيه ، و " يا " حرف نداء ^(٧) .

^(١) من الآية رقم (١) من سورة نوح وانظر : ص ٢٠١ .

^(٢) من الآية رقم (٧٧) من سورة هود وانظر : ص ٢٠١ .

^(٣) من الآية رقم (٢) من سورة القمر وانظر : ص ٣٠١ .

^(٤) انظر : الصفحات ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٩١ ، ٢٠٣ ، ٢٢٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٦٧ ، ٢٨٤ ، ٣٠١ .

^(٥) الآيتان رقم (٨٧ ، ٨٨) من سورة ص ، وانظر : ص ١٤٣ .

^(٦) انظر : ص ٢١٤ .

^(٧) انظر : ص ٢٦٨ .

وكحديثه في باب المنصوبات في الاستثناء عن المستثنى المنفى المقدم على المستثنى منه ، وبيان أنه يجوز فيه وجهان : النصب على الاستثناء ، والرفع على البدلية ، قال : " وعليه قوله - عز وعلا - : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ ، و﴿ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ^(١)

ومن ذلك ما ورد - أيضا- في باب المنصوبات في خبر (ما) و (لا) المشبهتين بليس ، واستشهاده بما نقله عن الزمخشري في قوله : " التشبيه لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء ، ويقرأون : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ^(٢).

- أما الحديث الشريف فقد استشهد به البساطامي في عدة مواضع :

منها ما جاء في المقدمة عندما استشهد على أن الكلمة تأتي بمعنى الكلام ، وهو المعنى المراد من كلام المصنف حيث يقول : " والمراد بالكلمة هنا هو الكلام ، على وتيرة قوله تعالى : ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ ^(٣) ، أي : كلامه ، وفي الحديث : الْكَلِمَةُ الطَّيْبَةُ صَدَقَةٌ ، أي : الكلام الطيب " ^(٤).

ومن ذلك ما جاء في المقدمة - أيضا - عند تعليقه على قول المصنف (محمد) المبعوث لمحاسن (الأفعال) ، قال : أي : لتكميل محاسن الأفعال : على ما قال صلى الله عليه وسلم : "بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " ^(٥) .

(١) انظر : ص ٣٠٩ .

(٢) انظر : ص ٣١٩ .

(٣) من الآية رقم (٤٠) سورة التوبة .

(٤) انظر : ص ١٤٥ .

(٥) انظر : ص ١٥١ .

ومن ذلك ما جاء عند حديثه عن تقديم خبر إن على اسمها إذا كان الخبر ظرفا ، وجعل المتقدم ضربان حيث قال : والواجب هو : ما كان الاسم نكرة نحو : "إنَّ من البيانِ لِسِحْرًا" (١) .

استشهد الشارح بأمثال العرب :

وكما استشهد الشارح بالحديث النبوي الشريف ، استشهد بأمثال العرب ، وذلك في ثلاثة مواضع :

منها قوله - عند شرحه لتعريف المصنف للاسم - : وأما نحو : تسمع في قولهم: تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِيِّ خَيْرَ مَنْ أَنْ تَرَاهُ ، فهو مؤول بالمصدر ، أي : سماعك بالمعدي خير (٢) .

ومنه قوله في الممنوع من الصرف عند ذكره لباب قطام : "إلا ما كان آخره راء فإن تميما وافقوا الحجاز في بنائه ومنه قولهم : مَنْ دَخَلَ ظَفَارَ حَمْرٍ" (٣) .

ومن ذلك ما جاء عند حديثه عن خبر إن وتقدمه على اسمها إن كان ظرفا : "والواجب هو : ما كان الاسم نكرة نحو : إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا " (٤) .

وكما استشهد الشارح بأمثال العرب ، ذكر -أيضا- لغاتهم ، ومن ذلك قوله في الأسماء الستة ذكرا لغة القصر والنقص : "وينبغي أن يعلم أن هذا - أعني ما ذكره المصنف - رحمه الله - من أن إعراب هذه الأسماء بالحروف - مبني على مذهب الجمهور ، وإلا ففيه قولان آخران مشهوران :

الأول : أنها مقصورة إعرابها بالألف في الأحوال الثلاثة كلها وعليه قوله :
إِنَّ أَبَاهَا ، وَأَبَا أَبَاهَا . : قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهُمَا .

الثاني : أن إعرابها بالحركة ، وإن كانت مضافة يقال : جاءني أبه ، ورأيت أبه ، وممرت بأبه (٥) .

(١) انظر : ص ٢٣٧ .

(٢) انظر : ص ١٦٧ ، ٢٢٥ .

(٣) انظر : ص ١٩٣ .

(٤) انظر : ص ٢٣٧ .

(٥) انظر : ص ١٨٠ ، ١٨١ .

ومن ذلك قوله في الممنوع من الصرف للعملية والعدل : " ومن قبيل العدل باب
قطام في تميم ؛ فإنه معرب غير منصرف عندهم ، وفي الحجاز مبني على الكسر وعليه
قوله :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدِّقُوهَا . فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

إلا ما كان آخره راء ؛ فإن تميماً وافقوا الحجاز في بنائه ، ومنه قولهم : مَنْ
دَخَلَ ظَفَارَ حَمَرٍ ، إلا قليلاً منهم " (١) .

ومن ذلك ما نقله عن صاحب التعليق - الإسفراييني - ليوضح معنى المثل القائل
من دخل ظفار حمر : "... واحداً من العرب دخل على بعض ملوك حمير ؛ فقال له
الملك : ثب ، وهو بلغة حمير "اقعد" فوثب الرجل ، فخلج الملك وقال ليس عندنا
عربيتك مَنْ دَخَلَ ظَفَارَ حَمَرٍ ، أي تكلم بلغة حمير (٢) .

ومن ذلك ما أورده في باب المرفوعات في خبر لا التي لنفي الجنس حيث يقول
: " وبنو تميم لا يثبتون خبر (لا) التي لنفي الجنس ، فقولهم : لا أهل ولا مال ، عندهم
معناه : انتقى الأهل والمال ، فلا حاجة له إلى الخبر ، فالخبر عندهم ليس بثابت ،
وإثبات الخبر مذهب أهل الحجاز ، وهي اللغة العليا (٣) .

ومن ذلك - أيضاً - ما جاء في باب المنصوبات في خبر (ما) ، و (لا)
المشبهتين بـ " ليس " حيث نقل كلام الزمخشري مستشهداً به في هذا الموضع يقول :
التشبيه لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء ، ويقرأون :
(مَا هَذَا بَشَرٌ) (٤) .

ومن ذلك - أيضاً - ما جاء في باب المنصوبات في الاستثناء بـ (سوى)
حيث يقول : وفي سوى لغات : فتح السين مع المد ، وكسر السين مع القصر ،
وكل منهما لغة مشهورة ، وكسر السين مع المد ، وضم السين
مع القصر (٥) .

(١) انظر : ص ١٩٣ .

(٢) انظر : ص ١٩٤ .

(٣) انظر : ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٤) انظر : ص ٣١٩ .

(٥) انظر : ص ٣١٣ ، ٣١٤ .

أما استشهاد الشارح - رحمه الله - بالشواهد الشعرية في كتابه فقد جاء على صور منها :

- أن يذكر الشاهد كاملاً ومن ذلك قوله في الأسماء الستة: إن فيها لغتين غير الإعراب بالحروف ، منها القصير ، وإعرابها بالألف في الأحوال الثلاثة كلها وعليه قوله :

إِنَّ أَبَاهَا ، وَأَبَا أَبَاهَا . : . قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا .^(١)

ومن ذلك قوله في الممنوع من الصرف واستشهاده على صرف الممنوع بقول الشاعر :

تَضَوَّعَ مِسْكَاً بَطْنُ نَعْمَانَ إِذْ مَشَتْ . : . بِهِ زَيْنَبُ ، فِي نِسْوَةٍ عَطَرَاتِ .^(٢)
وقد جاء ذلك في ثلاثة عشر بيتاً

ومن استشهاده بالشواهد الشعرية - أيضاً - أن يذكر شطراً من الشاهد صدراً ، أو عجزاً مكثفياً بإيراد موضع الشاهد ، ومن ذلك قوله في علامات الاسم مستشهداً على أن دخول اللام على الفعل شاذ : " أو لام التعريف ، أي : تعريف مدلوله ، أي : تعيينه بحيث لا يلتبس على السامع ، وأما قوله :

..... : . وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْحَةِ الِيتَقَصَّعُ^(٣)
فشاذ لا اعتداد به .

ومن ذلك ما جاء في علامات الاسم قال : (أو حرف الجر) وأما قوله :

والله ما ليلى بنام صاحبهِه . : .

فمن قبيل إقامة الصفة مقام الموصوف ، أي : ما ليلى بليلى نام صاحبه فيه^(٤) ومنه قوله في الممنوع من الصرف : " ... من قبيل قولهم :

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا . :^(٥)

(١) انظر : ص ١٨٠ .

(٢) انظر : ص ٢١٤ .

(٣) انظر : ص ١٦٩ .

(٤) انظر : ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٥) انظر : ص ١٨٧ .

وقد جاء ذلك في خمسة شواهد :

وأحيانا يضمن كلامه بيتا من الشعر دون أن يشير إلى ذلك كقوله في المقدمة : "فناجيت ذرعي أن أشرحه شرحا يميّط خفاه ، ويبين رموزه ، وإشارته وإيماءه فخاطبني بقوله :

أَرَاكَ عَلَى شَفَا خَطَرٍ مَهُولٍ . : بَمَا أودَعْتَ رَأْسَكَ فِي فُضُولٍ . (١)

وهو بيت شعر من قصيدة لبديع الزمان يرد بها على أحد الشعوبيين في حضرة صاحب بن عباد (٢) .

قد ينسب الشارح - رحمه الله - البيت إلى الشاعر الذي قاله ، وقد فعل ذلك في أربع مرات ، ففي الممنوع من الصرف عند حديثه عن المصروف للضرورة يقول : "قال العميري :

تَضَوَّعَ مِسْكَاً بَطْنُ نَعْمَانَ ، إِذْ مَشَتْ . : بِهِ زَيْنَبُ فِي نِسْوَةِ عَطَرَاتٍ . (٣)

وكقوله في المفعول المطلق : " قال الإمام المرزوقي - رفع الله درجته - في

قوله : -

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ . : وَقُلْنَا : الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعُنَّ . : قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا . (٤)

وكنسبته بيتين لامرئ القيس ، الأول في الحال ، وهو قوله : "قال امرؤ القيس :

وَقَدْ أَغْدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا . : بِمَنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكِلٍ . (٥)

والثاني : في التمييز عند حديثه عن مجيء بعض أنواع التمييز مجرورا

يقول : "كقولهم : قال - عز من قائل - ، وقال امرؤ القيس :

فِيَاكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نَجُومُهُ . : (٦)

(١) انظر : ص ١٤٢ .

(٢) انظر : ص ١٤٢ ، وانظر : مقدمة الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٨/١ ، ٤٩ .

(٣) انظر : ص ٢١٤ .

(٤) انظر : ص ٢٤٢ .

(٥) انظر : ص ٢٨٨ .

(٦) انظر : ص ٢٩٣ .

وغالبا ما يأتي بالشاهد دون أن ينسبه إلى قائله ويصدر البيت بقوله : نحو ،
وعليه قول من قال ، وعليه قوله ، وأما قوله ، ولقد صرح بهذا المعنى من
قال ، مثل ... إلخ .

أما تصديره الشاهد بقوله : (نحو) : فقد جاء في باب الاستثناء عند حديثه عن
المستثنى المقدم على المستثنى منه يقول : نحو :

وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً . : وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ . (١)

ومن ذلك ما جاء في باب النداء عند حديثه عن المنادى المضارع للمضاف
يقول : " أو ظرفا نحو :

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ . : عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ . (٢)

ومن ذلك قوله في الممنوع من الصرف عند حديثه عن صرف الممنوع
للضرورة يقول : نحو :

أَعِدْ ذِكْرَ نَعْمَانٍ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ . : هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ . (٣)

أما تصديره الشاهد بقوله : وعليه قول من قال : فقد جاء في موضوع واحد
وهو قوله في الممنوع من الصرف في باب قظام .. وعليه قول من قال :
فَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ . : فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارٌ . (٤)

وتصديره البيت بقوله : وعليه قوله ، جاء في موضعين : الأول قوله في
الممنوع من الصرف : وعليه قوله :

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصْدِقُوهَا . : فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ . (٥)

والثاني : في الأسماء الستة حيث يقول في اللغات الواردة فيها : وعليه قوله :
إِنَّ أَبَاهَا ، وَأَبَا أَبَاهَا . : قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا . (٦)

(١) انظر : ص ٣٠٨ .

(٢) انظر : ص ٢٥٦ .

(٣) انظر : ص ٢١٣ .

(٤) انظر : ص ١٩٣ .

(٥) انظر : ص ١٩٣ .

(٦) انظر : ص ١٨٦ .

وجاء في موضعين - أيضا - تصدير البيت بقوله : وأما قوله ، وذلك عند حديثه عن علامات الاسم حيث قال : (أو حرف الجر) وأما قوله :
والله ما ليلى بنام صاحبه (١).

وكقوله -أيضا- في نفس الموضوع أي : علامات الاسم : وأما قوله :
..... ومن جحره بالشيحة التي قصص (٢).

أما تصديره البيت بقوله : " ولقد صرح بهذا المعنى من قال " ، فقد جاء في موضوع واحد ، وذلك في الممنوع من الصرف عند تعليقه على المثل القائل : من دخل ظفار حمر .

يقول : ولقد صرح بهذا المعنى من قال :
فدارهم ما دمت في دارهم وارضهم ما دمت في ارضهم (٣).

وجاء في موضع واحد تصديره الشاهد بقوله : "مثل" ، وذلك في باب المنصوبات عند حديثه عن المنصوب بلا التي لنفي الجنس يقول : مثل :
ولا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا (٤).

هذا وقد بقي من أسلوب الشارح ومنهجه - غير ما ذكر - أمور منها :

أن الشارح قد ينبه على ترك المصنف لذكر خواص ، أو شروط ، أو أمثلة أو تفسير بعض الأشياء اختصارا ، أو لوضوحها وشهرتها

من ذلك قوله في الأسماء الستة بعد أن ذكر شروط إعرابها بالحروف :
والمصنف - رحمه الله - ترك هذه الشروط اعتمادا على الأمثلة ، ورعاية للاختصار الذي هو بصده (٥) .

(١) انظر : ص ١٦٨ .

(٢) انظر : ص ١٦٩ .

(٣) انظر : ص ١٩٤ .

(٤) انظر : ص ٣١٧ .

(٥) انظر : ص ١٨٠ .

ومن ذلك قوله في قول المصنف : (والفاعل ما أسند إليه الفعل ، أو شبهه) :
"وشبه الفعل وإن كان أعم من اسم الفاعل والمفعول على - ما نبهناك عليه سابقا - ؛ إلا
أنه ترك الأمثلة البواقي اعتمادا على فهم السامع (١).

ومن ذلك قوله عند تعريفه للنداء : " وترك المصنف تفسيره لوضوحه وشهرة
أمره " (٢) .

وكقوله - أيضا - في الحال : " وترك مثال شبه الفعل لظهوره وشهرة
أمره " (٣) .

من ذلك أن الشارح قد يحيل على مواضع من الكتاب :

من ذلك قوله في أنواع الإعراب : "والإعراب : رفع ، ونصب ، وجر ، لم
يذكر الجزم ؛ لأنه ليس في صنف الأسماء ، وهو إعراب الأفعال ، وقد أشرنا إليه فيما
سبق (٤).

وكقوله في الممنوع من الصرف العلمية والتأنيث : " (والتأنيث) معناه :
التأنيث المذكور المعهود المحدود في تفصيل الأسباب ، فالتأنيث عنده اسم لهذا الضرب
فقط ، و أما الضرب الآخر فقد سماه باسم آخر على حده ، كما شاهدته " (٥) .

وكقوله في نفس الموضع : "والمشروط بالعلمية إنما هو التأنيث بالتاء فقط ؛ إذ
التأنيث بالألف تأثيره حتم مقضي من غير احتياج إلى اشتراط ، إذ الألف هناك لازمة
وضعا ، وهذا هو السر في أنه قائم مقام السببين ، كما سبقت الإشارة إليه (٦) .

ومن ذلك قوله في أول باب المنصوبات : "قد سبق في المرفوعات وجه
الإعراب، فالمنصوبات كالمرفوعات فلا حاجة إلى الإعادة " (٧) .

(١) انظر : ص ٢٢٠ .

(٢) انظر : ص ٢٥٤ .

(٣) انظر : ص ٢٨٩ .

(٤) انظر : ص ١٧٨ .

(٥) انظر : ص ١٩٦ .

(٦) انظر : ص ١٩٧ .

(٧) انظر : ص ٢٤٠ .

وكقوله في المفعول به : " (المفعول به) أي : الذي فعل به ، فالضمير راجع إلى الألف واللام ، كما نبهناك عليه " (١) .

ومنه ما قاله في الحال عند شرحه لقول المصنف : (مثل : جاءني زيد راكبا ، وزيد في الدار قائما ، قال : " ذكر مثالين ؛ إذ الأول : مثال لما يكون الحال منصوبا بالفعل .

والثاني : مثال لما كان منصوبا بمعنى الفعل ، فإن قوله : في الدار ظرف مستقر ، وهو عامل معنوي كما نبهناك عليه " (٢) .

وكقوله في حديثه عن التمييز : " وكل مبهم لا ينصب التمييز بدليل أنه لا يجوز أن يقال : "عندي الراقد خلا ، على ما صرحوا به ، ونبهناك عليه فيما سبق (٣) .

قد يقوم الشارح - رحمه الله - باختصار وتلخيص ما سبق أن شرحه ، كما فعل في باب المنصوبات في مبحث المفعول فيه ، حيث قال بعد انتهائه من الحديث عنه وشرح كلام المصنف . فيها مسأ أمور ، نم لخص ما سبق أن شرحه (٤) .

وعلى طريقة علماء عصره في التأليف ، والتصنيف والذين زخرت كتبهم النحوية بمصطلحات المنطق ، والفلسفة ، وعلم الكلام وأساليب المعاني ، والبيان وغيرها نجد الشارح يضمن كتابه بألفاظ الحد والجنس والنوع (٥) ، والأثر والمؤثر (٦) ، والدور (٧) والتنبيه والاستعارة (٨) وبراعة الاستهلال (٩) ، والترشيح (١٠) ، والتخييل (١١) ، وأورد فيه نصا فارسيا (١٢) .

(١) انظر : ص ٢٤٥ .

(٢) انظر : ص ٢٨٨ ، ٢٩٨ .

(٣) انظر : ص ٢٩٩ .

(٤) انظر : ص ٢٨٠ .

(٥) انظر : ص ١٦٤ ، ١٦٥ .

(٦) انظر : ص ٢١١ .

(٧) انظر : ١٩٢ .

(٨) انظر : ص ١٤٨ .

(٩) انظر : ص ١٤٥ .

(١٠) انظر : ص ١٤٩ .

(١١) انظر : ص ١٤٨ .

(١٢) انظر : ص ١٩٤ .

قد يأتي في كلامه بما يدل على اعتداده ، واعتزازه بشخصيته العلمية كأن يقول : "والحق عندي " .

ومن ذلك ما جاء في باب المنصوبات في الحال حيث يقول: "قالحق عندي أن كل حال هي هيئة لفاعل أو لمفعول لفظاً أو معنى" (١) .

وكقولـه في التمييز بعد أن أورد كلام الشيخ عبدالقاهر ، وصاحب المصباح (المطرزي) في أن المثال القائل : ما في السماء موضع كف سحاباً ، مثال للتمييز المفرد التام بالتثوين ، ثم اعتراض صاحب اللباب (الإسفرائيني) على ذلك ، وعده هذا المثال مما يتم بالإضافة ، يقول الشارح : "والحق -عندي -، أن كلام الشيخ هو الصواب الذي لا عدول عنه ... " (٢) .

وليس أدل على اعتداده بشخصيته العلمية من عدم متابعته للتفتازاني في كل الأحوال ، بل كان يتعقبه ناقداً ، أو مستكراً أو معارضا ، نجده في تعريف المصنف للنحو بأنه : معرفة أحوال أواخر الكلم من جهة الإعراب (٣) . يصف هذا التعريف ، بأنه ظاهري : بل يسمه بالقصور ، ويعلل كلامه بأمور يرد بها على هذا التعريف كدخول البناء في هذا التعريف ، وكدخول معرفة العرب بحسب السليقة (٤) ، ثم يأتي بتعريف من عنده لا يرد عليه إشكالات ويسمى هذا الأمر "تحقيق" .

وأحيانا يذكر آراء العلماء في قضية ما ويتتبع هذه الآراء بالنقد ثم يختار منها رأياً ، كقوله في العامل في الاستثناء بعد أن أورد آراء العلماء : "والمختار عندي هو الرأي الثاني ... " (٥) .

(١) انظر : ص ٢٩١ .

(٢) انظر : ص ٢٩٧ .

(٣) انظر : ص ١٥٥ .

(٤) انظر : ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٥) انظر : ص ٣١٣ .

المبحث الثالث :

وقفه مع الشيخ البساطامي في كتابه :

" الإرشاد في شرح الإرشاد "

كتاب "الرشاد في شرح الإرشاد" لمؤلفه على بن محمد الشاهرودي البسطامي شرح رفيع الشأن ، عظيم المكانة في منهجه ، وأسلوبه ، وطريقة عرضه .

إلا أنني وجدت بعض الأمور التي تتطلب مراجعة بين يدي هذا الكتاب لتسجيل بعض وجوه النقد - التي أحسبني رأيتها بالكتاب ، والتي تتلخص في الآتي :

أولاً : قد تبدو عبارته - أحياناً - غير واضحة ، كقوله في قول المصنف : (المنصوبات وهي : المفعول المطلق ، وبه) : وبه معطوف على المطلق ، أي : المفعول به ، فإن قيل : كيف يصح عطفه عليه ، والأول صفة دون الثاني ، ولأنه عطف على جزء الكلمة ؛ إذ هو اسم بل هو عطف للجزء على الجزء ؟ قلنا : الثاني - أيضاً - وصف وكذا أخواته ، ويجوز في الأسماء ملاحظة المعنى الأصلي (١) .

ثانياً : تأثر الشيخ البسطامي تأثراً واضحاً بثقافة عصره ، حيث كان أسلوبه يصطبغ في بعض الأحيان بالمنطق ؛ لذا جاءت بعض تعبيراته ، في بعض المواضع من هذا الكتاب يشوبها الغموض والتعقيد ، مثال ذلك ما جاء في الممنوع من الصرف حيث يقول : فإن قيل ما الفرق بين العدل الحقيقي ، والعدل التقديري؟ قلنا : مرادهم بالعدل الحقيقي : هو الذي قام عليه دليل غير منع الصرف ، أي : يكون هناك دليل على اعتبار العدل فيه سوى كونه ممنوعاً من الصرف ، والتقديري ألا يكون هناك دليل على اعتبار العدل فيه سوى كونه ممنوعاً من الصرف ، فإن قيل : هذا دور ؛ إذ الحكم إنما ثبت بالعلة ، فإن ثبتت العلة بالحكم كان دوراً ؟!

قلنا : الحكم نفسه ثابت بنفس السبب ، والعلم بالسبب ثابت بنفس الحكم فلا دور (٢) .

(١) انظر : ص ٢٤٠ .

(٢) انظر : ص ١٩٢ .

ثالثا : نسب للإمام عبدالقاهر الجرجاني القول بأن المفعول معه منصوب بالواو ، مع أن الشيخ عبدالقاهر قد صرح في المقتصد بأن المفعول معه منصوب بالفعل بواسطة الواو ، وكذلك فعل في الجمل (١) .

رابعا : نسب الشارح للمبرد القول بأن العامل في الاستثناء هو (إلا) وحدها ، إلا أن ذلك يخالف رأي المبرد ، فهو يرى أن العامل هو الفعل المحذوف و (إلا) بدل من هذا الفعل ودليل عليه ، كما يفهم من قوله في المقتضب والكامل (٢) .

خامسا : نسب لابن جني القول بأن الخبر يرتفع بالمبتدأ وحده ، وما نسبته الشارح لابن جني غير صحيح ، فقد صرح في الخصائص بقوله : "... فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه ؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده ؛ وإنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعا " (٣) .

سادسا : كما نسب للمبرد القول بأنه يختار الرفع كالخليل في المعطوف ذي اللام ، إذا جاز نزع اللام عنه ، نحو : يا زيد والحسن ، لإمكان جعله منادى مستقلا .
أما إذا كان هذا المعطوف لا يجوز نزع اللام عنه ، نحو : " يا زيد والصعق فإن المبرد يختار فيه النصب كأبي عمرو ، لامتناع جعله منادى مستقلا .
إلا أن المبرد لم يقل بذلك ، وإنما حكى الخلاف السابق بين الخليل وأبي عمرو فقط (٤) .

سابعا : قد يحيل على موضع من الكتاب وهو غير موجود ، ولم يسبق أن ذكره ، كما قال في باب المنصوبات في جواز حذف حرف النداء يقول : " (وأي) أي : يجوز حذف النداء من العلم ، ومن أي : فقوله : وأي ، مجرد معطوف على مقدر قبله ، كما أرشدناك إليه (٥) .

(١) انظر : ص ٢٨٥ تعليق (٢) .

(٢) انظر : ص ٣١٢ تعليق (١) .

(٣) انظر : ص ٢٢٩ تعليق (٦) .

(٤) انظر : ص ٢٦٣ تعليق (١) .

(٥) انظر : ص ٢٦٨ تعليق (٢) .

ثامنا : قد يستطرد في شرحه لجزئية صغيرة من كلام المصنف إلى الحد الذي يجعله يأتي بكلام كثير ، يشعر القارئ النحوي أن كلامه هذا إلى الرياضة العقلية أقرب. كقوله في قول المصنف في أنواع الكلمة : (وأنواعها ثلاث : اسم ، وفعل ، وحرف " : ولم يقل : وهي : اسم ، وفعل ، وحرف (١) ... لنكت :

الأولى : تشويق السامع بواسطة الإجمال أولا ، والتفصيل ثانيا ؛ إذ الشيء بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب .

الثانية : تمكنه في النفس زيادة تمكين ؛ إذ الشيء إذا ذكر مبهما ثم ذكر مفصلا كان أوقع في النفس .

الثالثة : تكميل لذة السامع ؛ إذ الإدراك لذة ، والحرمان منه مع الشعور ببعضه ألم ، فإن المجهول من جميع الجهات والاعتبارات لا ألم في الجهل به ، وأما إذا حصل الشعور به بوجه دون وجه تشوقت النفس إلى العلم به ، وتألمت بفقدانه ، فإذا حصل لها العلم به كملت لذة العلم ، فها هنا لذتان : لذة الوجدان ، ولذة الخلاص من الألم ، واللذتان خير من لذة واحدة ... ويستمر في ذلك إلى أن يأتي بنكتة رابعة ، وخامسة (٢) .

تاسعا : قد ينقل مواضع وآراء للعلماء - بنصها - يضمنها كلامه دون أن يشير إلى ذلك ، كما فعل مع شرح الرضي للكافية (٣) .

عاشرا : قد يشتد في لغته - عند نقده لآراء من سبقوه من العلماء - كما فعل مع عصام الدين الإسفراييني، حيث وصف أفكاره بالفساد ، ووسم خياله وطرحه العلمي بالوهن ، ثم وصمه بالتخبط المريع ، وحكم عليه بتزييف الأقوال الصحيحة (٤) .

(١) انظر : ص ١٦٣ .

(٢) انظر : ص ١٦٤ .

(٣) انظر : ص ١٩١ تعليق (٣) ، ١٩٢ تعليق (١) ، ٢٣٧ تعليق (٣) ، ٢٤١ تعليق (١) ، ١٨٧ تعليق (٤) ، ٣١٦ تعليق (٣) .

(٤) انظر : ص ٣٠٠ تعليق (٣) .

حادي عشر : في الكتاب بعض الأخطاء النحوية -كالتى تتعلق بعود الضمائر تذكيرا وتأنيثا - ، ومنه قوله : " ... فأتبعت حركة المنادى حركة الابن ولم تعكس لأن حركة الابن إعرابية وهو النصب لكونه مضافا ... " (١) أهـ .

والصحيح وهي النصب .

وكقوله : " ... الإعراب في اللغة الإبانة ، والإظهار سميت بها الحركة المخصوصة المعلومة " (٢) ، و الصحيح سميت به .

ومن ذلك : قلب التاء في أول المضارع - والتي يستقيم المعنى بها - إلى "ياء" كقوله : " ... وأسقط القيد الآخر الذي ذكره ابن الحاجب حيث قال: شرطها أن يكون علما في العجمية ... " أهـ (٣) والصحيح أن تكون " .

وكقوله : " ... وتاء التأنيث الساكنة بالرفع ؛ لأنه صفة للمضاف ، والتقييد بالساكنة احتراز عن المتحركة ؛ فإنها يلحق الاسم نحو مسلمة وقائمة " أهـ (٤) و الصحيح "فإنها تلحق" .

وكقوله : " ... وبهذا يظهر أن الحال إن كانت جملة فهي لا يكون إلا جملة خبرية البتة ... " أهـ (٥) . والصحيح فهي لا تكون إلا جملة .

ومن ذلك السهو عن صحة الإعراب : كقوله في شرح مقدمة المصنف : " وفاعل (المضموم) ، (فتح) الأرجاء " (٦) ، و (المضموم) اسم مفعول ، وليس بفاعل ، وعليه فـ (فتح الأرجاء) نائب فاعل لإسم المفعول وليس بفاعل (٧) .

(١) انظر : ص ٢٦٧ تعليق (١) .

(٢) انظر : ص ١٥٨ تعليق (١) .

(٣) انظر : ص ١٩٩ تعليق (٩) .

(٤) انظر : ص ١٧١ تعليق (٢) .

(٥) انظر : ص ٢٩٢ تعليق (١) .

(٦) انظر : ص ١٥٣ .

(٧) يمكن الاعتذار عن هذا الأمر بأن هذه الأمور تحدث من ناسخ الكتاب وليس من مؤلفه .

ثاني عشر: تابع الشارح المصنف ولم يذكر (اسم كان) ؛ في المرفوعات ، وكان
الواجب عليه أن يستدرك على المصنف اسم كان فإنه -أيضا- من
المرفوعات (١)

وبعد .. فهذه بعض الملحوظات التي رأيت أن أذيل بها قسم الدراسة لتتكمّل
الفائدة ، وقد نظرت فيها بعين الدارس المبتدئ لا ببصيرة الناقد المتخصص ، وهي لا
تقلل من أهمية الجهد الفائق الذي بذله الشيخ البساطمي في شرحه لكتاب
التفتازاني " إرشاد الهادي " فلم يسلم عالم من هفوة ، ولا عظيم من زلة ،
وجلّ من لا يخطئ ولا يزل ، من له الأمر ، وبيده ملكوت كل شيء ، وهو على كل
شيء قدير .

(١) انظر : ص ٢١٧ تعليق (٣) .

المبحث الرابع

موازنة بين " الإرشاد في شرح الإرشاد " للبساطامي

وغیره من الشروح

موازنة بين " الرشاد في شرح الإرشاد " للبساطامي

وغيره من الشروح .

لم يَقم الشيخ على البساطامي - وحده - بشرح مختصر " إرشاد الهادي " في النحو ، للسعد التفتازاني ، بل كثرت شروح هذا المختصر حتى بلغت - كما أخبر أصحاب التراجم - أحد عشر شرحا. وقد سبق الحديث عنها وعن أصحابها ^(١).

وإن كان قد سبق دراسة كتاب " الرشاد في شرح الإرشاد " للشيخ البساطامي بالتفصيل ، إلا أنه يجدر بنا أن نعقد مقارنة -موجزة- بينه وبين بعض هذه الشروح: وهي " المرشد " . لشمس الدين محمد بن محمد بن محمود البخاري ، الحنفي المدعو بالشيخ البخاري .

" وتوضيح الإرشاد "، وهو شرح لمحمد المدعو بـ (أمير جان) التبريزي "والرشاد في شرح الإرشاد" لابن الشريف الجرجاني .

وقبل أن أعقد هذه المقارنة أود أن أشير إلى أن هذه الشروح اتفقت في أشياء.

أولا : حرص كل شارح من شراح هذا المختصر على أن يذكر في مقدمة شرحه اسمه ، واسم كتابه ، والباعث على وضعه ، والمنهج الذي سيتبعه في هذا الشرح .

ففي " توضيح الإرشاد " يقول صاحبه : " ... إن كتاب الإرشاد للحبر الإمام ، والبحر الهمام .. مسعود ابن عمر المدعو بسعد التفتازاني كتاب وجيز ، عند طلاب النحو عزيز ؛ إذ بين فيه خلاصة علم الإعراب .. فأردت أن أعرب - أولا - وجوه إعراب لفظه المتين ، وأبرز - ثانيا - كنوز معانيه على وجه التوضيح والتبيين ، رجاء أن ينفع به الهادي الرشيد المسترشدين ، ويجعله ذخرا ليوم الدين ، وسميته بالتوضيح ، لإرشاد العباد ... " ^(٢).

(١) انظر : ص ٢١ من الدراسة .

(٢) الورقة رقم (٢) أ من المخطوط وهو نسخة وحيدة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٥) .

وفي مقدمة "المرشد في شرح الإرشاد" يقول صاحبه : " ... فيقول الداعي (محمد بن محمد بن محمود) المدعو الشيخ البخاري ... لما كان في علم النحو كتاب الإرشاد ، الدليل الهادي إلى الرشاد والسداد ، لفريد الدهر الشيخ الصمداني ، ووحيد العصر العلامة التفتازاني ، تغمده الله - سبحانه - بغفرانه ، وأسكنه في بحبوحة جنانه ، ظريف التأليف ، لطيف التصريف ، أحسن كتب أنجب نجبا ، أوجز عبارة ، وأعظم إشارة ، وأحفظ من الخلل ... حررت له شرحا يكشف خباياه ... ويوضح عباراته ، ويفصح إشاراته ، ويظهر كنوزه ، ويبين رموزه ، ليستفيد من آثاره من طلب الرشاد ، ويستضيئ من أنواره من وهب السداد ، ولما فضضت الخاتم بالاختتام من هذا المقال ، سميته : مرشدا ، لتحقيق الإرشاد به على الكمال ... " (١).

وفي مقدمة "الرشاد في شرح الإرشاد" لابن الشريف الجرجاني يقول صاحبه: " ... فيقول الفقير إلى الله الغني ، محمد بن شريف الحسيني ... إن مختصر "الإرشاد الهادي" المنسوب إلى المولى الفاضل ... جامع المعاني ، المدعو بسعد الدين التفتازاني .. قد فصل فيه من لباب الإعراب لبه وركب في طبائع ذوي الألباب حبه ، يحتوي على أمهات الغرر النحوية ، رامزا إلى دقائقها ، وينطوي على مهمات الدرر الإعرابية ، ملوحا إلى حقائقها ، تقرير وصيف ، وتحرير لطيف ، فحداني ذلك إلى أن أشرحه شرحا متينا ، وأفتح مغاليق أبوابه فتحا مبينا ، أبين فيه ألفاظه ومعانيه ، وأمهده فيه قواعد النحو ومبانيه ، وسميته بـ " الرشاد في شرح الإرشاد " ، وسألت الله - تعالى - أن ينفع به المسترشدين ، ويجعله لي نافلة إلى يوم الدين " (٢).

ثانيا : تناولت هذه الشروح الثلاثة كتاب "إرشاد الهادي" للتفتازاني بطريقة المزج بين قول المصنف ، وقول الشارح .

ثالثا : نسجت هذه الشروح على منوال السعد التفتازاني في كتابه "إرشاد الهادي" في النحو ، فلم يعرض أحد من أصحابها لأي مسألة صرفية ، وذلك لأن الكتاب خاص بالنحو اللهم إلا عند توضيح قول المصنف في باب "إعمال المصدر" :

(١) ص ١ : ٢ من التحقيق ، وهي رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية إعداد / حسن عبدالمنعم عربون .

(٢) ص ٢ : ٣ من التحقيق ، وهي رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية إعداد / محمد عبدالغنى شعلان .

المصدر الثلاثي المجرد سماعي مثل : الضرب ، والخروج ، ولغيره قياسي كدحرج ودحرجة ... الخ" (١).

رابعاً : التزمت هذه الشروح بترتيب التفتازاني في مختصره " إرشاد الهادي " ، والذي جاء على مقدمة ، وثلاثة أقسام هي الاسم ، والفعل ، والحرف ، فلم يقدم الشارح باباً على باب بل التزم الجميع ما فعله التفتازاني .

ومع وجود أوجه الاتفاق هذه بين تلك الشروح الثلاثة إلا أن كلا منها قد اختلف عن غيره في توضيح المراد من كلام التفتازاني ، وطريقة عرضه ، وبيانه ، وبناء عليه فسأختار باباً من أبواب الكتاب وليكن باب المبتدأ لتظهر فيه أوجه الاختلاف والمقارنة .

ففي "توضيح الإرشاد" لأميرجان التبريزي ، قام أولاً بإعراب كلام السعد ، وألفاظه - كعادته في هذا الشرح - فيقول : " ... و(المبتدأ) : مبتدأ ، (هو) : مبتدأ ثان ، (الاسم) : خبر الثاني ، والجملة خبر الأول ، (المجرد) : صفة الخبر ، (عن العوامل) : متعلق بالصفة ، موصوف بقوله : (اللفظية) ، وقوله : (المسند إليه) ، يحتمل الخبرية بعد الخبرية ، والوصفية بعد الوصفية .

ثم أخذ يوضح المراد من ذلك باختصار وإيجاز شديدين - كعادته - فيقول : (المبتدأ) هو : (الاسم) صريحا ، أو تأويلا ، (المجرد عن العوامل اللفظية) تحقيقا ، أو حكما ، (المسند إليه) : فدخل نحو " زيد قائم " ،

وتسمع بالمعدي ، وبحسبك درهم ، وقوله : ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ (٢) ... الخ.

ثم عرض بعد ذلك لسبب ترك المصنف قول ابن الحاجب في تعريف المبتدأ بعد ذلك : أو الصفة ... الخ ؛ لأنها ليست بمبتدأ عند المصنف ؛ إذ لا ضرورة في جعلها مبتدأ بارتكاب التعسفات مع إمكان وجه صحيح غير مستبعد ، وهو أن معنى : أقائم ، أو ما قائم الزيدان " ، أيقوم ، أو ما يقوم الزيدان ، بدخول حرفي الاستفهام والنفي ؛ إذ الأصل فيهما أن يدخل الفعل صريحا ، أو تأويلا ، أو لأن النادر القليل لا يسلك في سلك الشائع الكثير .

(١) انظر : إرشاد الهادي ص ١١٦ .

(٢) من آية رقم (٣) سورة فاطر .

ثم اختتم شرحه للمبتدأ ببيان المراد من العوامل اللفظية والتجريد ^(١).

وأما " المرشد في شرح الإرشاد " للشيخ البخاري ، فقد بدأ صاحبه بتوضيح سبب تقديم المبتدأ على سائر الملحقات به ، ثم عرفه ، وبين سبب استحقاق المبتدأ للتعريف ، ثم عرض لكون المبتدأ مسندا إليه وما يتبع ذلك من إخراج الخبر من هذا القيد ، ونحو : أقائم الزيدان ، وما قائم الزيدان ؛ لكونه مسندا ، وكذلك الاسم غير المركب لعدم استحقاق الإعراب إلا بعد التركيب ، ثم ذكر - بإيجاز - عامل الرفع في المبتدأ وهو التجرد .

ثم وضح متى يجوز مجئ المبتدأ نكرة - وذلك إذا تخصصت بالوصف أو وقعت بعد الاستفهام ، أو بعد نفي ... الخ .

ثم اختتم شرحه للمبتدأ ببيان أنه يجوز تنكير المبتدأ من غير تخصيص ، وذلك إذا كان الخبر أفعُل التعجب ؛ ليناسب الإبهام التذكيري التعجب في نحو : ما أحسن زيدا ، عند سيبويه أي : شيء ، وعند الأخفش ما موصولة ، والجملة صلتها ^(٢).

وأما " الرشاد في شرح الإرشاد " لابن الشريف الجرجاني .

فقد قام بشرح تعريف التفتازاني للمبتدأ ، وأن المراد من الاسم هو الاسم الحقيقي مثل : زيد قائم ، أو التقديري نحو : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ^(٣) ، وتسمع بالمعدي ... ثم بين المراد من التجرد من العوامل ^(٤) .

ثم نجده يوافق المصنف في إهمال القسم الثاني من المبتدأ وهو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام ، أو حرف النفي رافعة لظاهر نحو : أقائم الزيدان ، وما قائم الزيدان ، ويبين أن الصفة في أقائم الزيدان ، ونحوه خبر حذف مبتدؤه ، وأقيم المظهر مقام مضمرة ، فيقول :

^(١) توضيح الإرشاد، ورقة (١٠) أ مخطوط بدار الكتب المصرية ، وله نسخة واحدة تحت رقم (٦٥) نحو .

^(٢) المرشد في شرح الإرشاد ص ٤٧ : ٥١ من قسم التحقيق ، رسالة ماجستير . إعداد / حسن عبد المنعم عربود .

^(٣) من الآية رقم (١٨٤) سورة البقرة .

^(٤) الرشاد في شرح الإرشاد ص ٨٧ من التحقيق .

ولعمري هذا القول في غاية المتانة ، ويصلح للمذهب ؛ لأن غاية الأمر فيه منوط على أصليين : حذف المبتدأ مع القرينة ، وإقامة المظهر مقام المضمّر ، وهما قاعدتان مطردتان في العربية فلا محذور . ثم رد مذهب الجمهور بأن فيه أشياء يتعسف فيها عن جادة القياس وهي :

القول بأن النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة ، والقول بأن الصفة مبتدأ مع وجود الذات ، وجعل المسند مبتدأ مع وجود المسند إليه ^(١).

ويلاحظ أن السيد الشريف الجرجاني شديد التأثر برأي والده في هذا الأمر حيث يقول بعدها : " وكان شيخنا الشريف - قدس سره - يرتاح لهذا القول ويؤيده ، ويقدر في المذهب الشائع العامي ويقول : هذا بالحقيقة قولٌ بوجودِ المبتدأ بدُونِ الخبرِ ، وإنما ألجأهم إليه الاضطرار ^(٢) .

وعموما فقد كان الشريف الجرجاني شديد العجب بآراء والده ومن ذلك ما جاء في باب الحال حيث يقول : " ولم نر أحداً حام حول تحقيق هذا الموضوع غير شيخنا الشريف - قدس الله سره - ولا ينبئك مثل خبير ... " ^(٣) .

إلى غير ذلك من تلك المواضع التي شايع والده فيها ، ولعل السبب في ذلك أنه قرأ عليه وأفاد منه .

وأما " الرشاد في شرح الإرشاد " للشيخ علي بن محمد البسطامي فقد فسر تعريف الشيخ التفتازاني للمبتدأ ، وأخرج قيود هذا التفسير ، ومنها كونه اسماً ^(٤) ، ثم - على عادته في شرحه - يثير سؤالاً للتوضيح والتبيين فيقول : " ... فإن قيل : هو منقوض بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرَ لَكُمْ ﴾ ^(٥) ؛ فإن قوله : ﴿ وَأَنْ تَصْبِرُوا ﴾ مبتدأ خبره " خير لكم " ، وليس باسم ، وكذا قوله - عزّ طوّله -

^(١) الرشاد في شرح الإرشاد ص ٨٨ من التحقيق .

^(٢) السابق ص ٩٠ .

^(٣) انظر : الرشاد في شرح الإرشاد ص ١٣٥ من التحقيق .

^(٤) انظر : ص ٢٢٥ .

^(٥) من الآية رقم (١٨) سورة النساء .

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ ^(١) فإن قوله : (أَنذَرْتَهُمْ) مبتدأ خبره (سَوَاءٌ) وهو فعل ، وكذا قولهم : " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " فإن تسمع مبتدأ مع أنه ليس باسم ، ثم يجيب على هذا التساؤل الذي افترضه بقوله : " قلنا : كل ذلك في التحقيق اسم أي : صبركم خير لكم ، وإنذارك وعدم إنذارك سواء ، وسماعك بالمعيدي خير من رؤيته ^(٢) .

ثم يذكر القيد الثاني وهو كونه مجردا من العوامل اللفظية ، ثم يفترض سؤالا على هذا القيد وهو قوله : "فإن قيل : هو منقوض بقولك : بحسبك درهم " ... و "ما في الدار من أحد " ثم يقول : -

أجيب عن ذلك بأن كلا من (الباء) و(من) زائد فكأنه معدوم ^(٣) . ثم يستطرد في شرحه لهذه الجزئية إلى أن يدخل في مثل ذلك المعرب على الحكاية وهو قوله : "... وكذا فيه إدراج لمثل قوله :

سَمِعْتُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا

ثم يذكر قيда آخر وهو كونه مسندا ، وذلك احتراز عن الأسماء المعددة .

ثم يعرض للخلاف بين النحاة في العامل في المبتدأ ، ويذكر مذهب البصريين أولا ، وهو أن العامل في المبتدأ هو الابتداء ، ويفسره بأنه : تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد إليه ^(٤) .

ويثير اعتراضا على ذلك وهو أن التجريد أمر عديم فلا يؤثر والعوامل مؤثرات ، ثم يجيب على ذلك بأن العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات ... وعدم الشيء المعين يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيته ، هذا أولا ، وثانيا : أن معنى الابتداء هو جعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا أو تقديرا للإسناد إليه في هذا المقام.

^(١) من الآية رقم (٦) سورة البقرة .

^(٢) انظر : ص ٢٢٥ من النص المحقق .

^(٣) انظر : ص ٢٢٦ من النص المحقق .

^(٤) انظر : ص ٢٢٨ من النص المحقق .

ثم يقول: إن هذا الابتداء هو العامل في الخبر -أيضا- ، وينسب ذلك لجار الله الزمخشري ، والجزولي ، ومن تبعهما ، ثم يقول : ونقل الأندلسي عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ .

ثم يختتم كلامه في المبتدأ بالمذهب الثاني في العامل في المبتدأ : وهو إسناد الخبر له ^(١).

ويشير إلى أن سكوت المصنف عن القسم الثاني من المبتدأ . وهو (الصفة المعتمدة على أحد حرفي الاستفهام ، والنفي نحو : أقائم أخواك) ؛ للاختصار " ^(٢).

هذا وينبغي الإشارة إلى أن شرح الشيخ البساطمي اتفق مع شرح ابن الشريف الجرجاني في أمور ثلاثة وهي :

أولا : كل منهما أشار في أول كتابه إلى أنه سيكون خاصا بعلم النحو .

ثانيا : أطلق كل منهما على كتابه اسم "الرشاد في شرح الإرشاد" ، وهذا من المصادفات.

ثالثا : أتم كل منهما وضع كتابه في سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة ، فزمان تأليفهما واحد.

وبالجملة فينبغي الإشارة إلى أن شرح الشيخ البساطمي أحد أهم الشروح التي قامت حول كتاب "إرشاد الهادي" للفتازاني .

ولا أبالغ حينما أقول: إنه أوفاهما جميعا ، فقد تتبع كلام المصنف بالتوضيح والتعليق ، مبينا آراء العلماء واختلافهم ، مع المناقشة والتوجيه لكل ما أورده المصنف - رحمه الله - من أحكام وقواعد بصورة واضحة .

وليس هذا عن تعصب لهذا الشرح ، أو محاولة للانتقاص من قدر الشروح الأخرى ، بقدر ما هو إحقاق للحق ، ووضع للأمور في نصابها .

^(١) انظر : ص ٢٢٩ من النص المحقق .

^(٢) السابق .

وصف نسخة الكتاب

بالبحث في فهارس المخطوطات بدار الكتب المصرية عثرت على نسخة وحيدة لشرح علي بن محمد البسطامي الشهير بـ "مُصَنَّفُكَ" على كتاب "الإرشاد" للفتازاني والمسمى بـ "الرشاد في شرح الإرشاد" والنسخة تحت رقم (٦٢) نحو ، ميكروفيلم رقم (٢٦٨٨٢) .

إلا أن محقق كتاب "إرشاد الهادي" للفتازاني ذكر أن من شروح الكتاب شرحاً للشيخ علي بن محمد البسطامي المعروف بمصنفك ، شرحه سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة للهجرة ، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب ببغداد ، برقم (٧٤١)^(١).

وقد حاولت جاهدا الحصول عليها حتى تمكنت من ذلك بعد عناء مادي ، ومعنوي فائقين ؛ وذلك بسبب الأحوال السياسية الحالية ، وتمكنت من ذلك عن طريق أحد (دبلوماسي الخارجية المصرية) ، إلا أنني اكتشفت بعد الحصول عليها أنها نسبت ، وصنفت -عن طريق الخطأ- للشيخ البسطامي فقد كتب عليها من الخارج : (كتاب رشاد شرح الإرشاد) تصنيف علاء الدين علي بن محمد البسطامي المعروف بمصنفك ، صنفه سنة ٨٢٣هـ ، وعمره (٢٠) عشرون سنة^(٢) . وبقراءتها تبين أنها شرح ابن الشريف الجرجاني ، والمسمى أيضا بـ " الرشاد في شرح الإرشاد " .

النسخة (٦٢) نحو .

١- جاء في الورقة الأولى من العنوان ما نصه : " الرشاد لعلي بن (مجد الدين) بن محمد بن مسعود بن محمود الشاهرودي البسطامي المشهور بِمُصَنَّفُكَ على متن الإرشاد للسعد الفتازاني .

٢- جاء في الورقة نفسها حديث نبوي شريف نصه : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله

(١) انظر : ص ٣٧ من قسم الدراسة .

(٢) انظر : الورقة الأولى من المخطوط ، وهو بمكتبة الباحث .

وبحمده ، سبحان الله العظيم " صدق الرسول فيما قال ، صدق الحبيب فيما أخبر
وبشر .

٣- وجاء فيها بيت من الشعر نصه :
سَيَكْفِيكَ قَوْلُ النَّاسِ فِيمَا مَلَكَتَهُ . : لَقَدْ كَانَ هَذَا مَرَّةً لِفُلَانٍ

٤- وكتب فيها -أيضا- :

فَإِنْ تَجَدَّ فِيهَا الْخَطَأُ فَإِنِّي لَا اسْتَحِقُّ مَلَامًا ، لِمَا اشْتَهَرَ أَنَّهُ لَا تَعْدُمُ
الْحَسَنَاءُ مَلَامًا

٥- جاءت فيها بعض الألفاظ الفارسية غير واضحة ، وفيها -أيضا- خاتم مكتوب
فيه : ووقف أحمد بن إسماعيل بن محمد محمود تيمور بمصر .

في الورقة الثانية من العنوان جاء فيها ما نصه : الرشاد في شرح الإرشاد عن
النحو كذلك جاء فيها ما نصه : " توجه الفضلاء إلى السماء ليس من جهة اعتقادهم أن
الله تعالى في السماء ، بل من جهة أن السماء قبلة الرعاية ، ومنها يتوقع الخيرات
" شرح مقاصد جاء في الورقة نفسها شرح لقوله : "بسم الله الرحمن الرحيم"
استغرق معظمها ، وجاء فيها كلمات متناثرة باللغة الفارسية ، وجاء فيها بيتان من
الشعر وهما قوله :

"هذان البيتان للناظرين :

إِذَا كُنْتَ لَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ مَيِّتٌ . : وَقَبْرُكَ لَا تَدْرِي بِأَيِّ مَكَانٍ
فَحَسْبُكَ قَوْلُ النَّاسِ فِيمَا مَلَكَتَهُ . : لَقَدْ كَانَ هَذَا مَرَّةً لِفُلَانٍ

وكذلك قوله :

وَهَذَا دُعَاءٌ لَا يَرُدُّ ؛ لِأَنَّهُ . : دُعَاءٌ لِأَصْنَافِ الْبَرِيَّةِ شَامِلٌ

جاء في الصفحة -نفسها- ستة أختام صغيرة واثنان كبيران مكتوب عليهما :
وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر .

جاءت عبارة في نفس الورقة مكتوب فيها : قد دخل في ملك القصر بالشراء
الشرعي في سنة ١٢٢٩ .

- ٦- تقع هذه النسخة في (١٦٤) لوحة - ٣٢٨ صفحة - مسطرات كل منها ثلاثة عشر سطرا ، ومتوسط كل سطر تسع كلمات .
- ٧- النسخة معجمة وعلى هوامشها - أحيانا - بعض التقييدات بخط موافق لخط النسخ الأصلي .
- ٨- جاء متن المصنف مميزا عن الشرح ؛ وذلك عن طريق وضع خط عليه .
- ٩- النسخة كاملة وليس بها تآكل ، أو بياض وهي مكتوبة بخط النسخ ، وجاء بها مرة واحدة نص فارسي .
- ١٠- جاء في الصفحة الأخيرة ما نصه : ... تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب ، سنة أربع عشر وألف ، وهو ما يدل على تاريخ نسخها .
- ١١- جاء في الورقة -نفسها- بداية تاريخ تأليف الكتاب ونهايته على لسان شارحه حيث يقول : " ... فلقد وفق الله -عز وجل - عبده الضعيف شيخ على بن (مجد الدين) الشاهرودي البسطامي غفر الله ذنوبه ، وستر عيوبه لاتمام - هذا التأليف ، في ليلة الأحد من أوائل شهر الله المبارك ربيع الأول الواقع في تاريخ سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة ، وقد كان افتتاحه في غرة شهر الله المبارك محرم الحرام بالتاريخ المذكور ، وهو يومئذ ابن عشرين سنة ، وقد كان الاختتام والافتتاح بدار السلطنة بـ (هراة) حفظها الله من جميع الآفات ، والعاهات بالمدرسة الشريفة المباركة المشهورة بالمدرسة الغياثية الواقعة في بطن هراة ، والله الحمد أولا وآخرا وظاهرا وباطنا .

أمثلة لبعض صور المخطوط

قال تعالى يا ايها الذين آمنوا
 قد انزلنا في القرآن حكما
 واضحا وبياناً واضحا
 لعلكم تتقون
 انما يريد الله ليظفر
 بالظالمين

الحمد لله الذي جعل القرآن
 هدى للناس
 فمن استغنى به
 عن الدنيا والآخرة
 فقد استغنى عن كل شيء

الحمد لله الذي جعل القرآن
 هدى للناس
 فمن استغنى به
 عن الدنيا والآخرة
 فقد استغنى عن كل شيء

الحمد لله الذي جعل القرآن
 هدى للناس
 فمن استغنى به
 عن الدنيا والآخرة
 فقد استغنى عن كل شيء

الحمد لله الذي جعل القرآن
 هدى للناس
 فمن استغنى به
 عن الدنيا والآخرة
 فقد استغنى عن كل شيء

الحمد لله الذي جعل القرآن
 هدى للناس
 فمن استغنى به
 عن الدنيا والآخرة
 فقد استغنى عن كل شيء

فيمنع الدلائل ويؤيّل وصحاب الذين بهم العراب
 فيمنع الظالم من البلب في كسرة اداة الكفر والظلم ولجعد
 فان انصبب المعلوم رنقا، واعظم بانقعا، واجدر بظرف
 للمواظمة والابانة بالافتتاح في الذوات وتوحيدها لا ارب
 كونه مناهيا للدين القويم، ومدا برا لعهده المسفل
 وموقفا في كل تنبي غاية الايقان، لا شئ، فكل اسم اتمه

المشي المتع بالقرية، لم يمتد على يد ترويضه في قوله فخر ايد
 فبالحرى ان يجيل طلاب العلوم الجلائرية عنان الانشا
 اليه مقرونا، وان يحدق دائما لطباهم من انوسله
 مما لوق، ثم ان صانعا رزق المحضر المنسوب الى الامام
 الهام كساي المنسككت، حلال لبعضلات، استاء
 فاستاد العباس، عبود العالمين، سفل للفق
 والملة والدين، التفات لرائي، تغرق انه يغفل له
 ونواء كحيرة حسنة، وكان مستملا على كسر لغوايد
 وسطفا على مر الغراب يسوكان وبعضه الفاظه انقباد
 محتاج الى ايام زرميد، ولطلائ يعقن اليقيد
 فتكاهيت ذرعي ان اشجرة شرعا مبط خفا، وفي
 يتبين زرموزة ولشانه ولما آء، مما ليني بقوله اركا
 على شفا خفطهم بولي، بال اوزفت كسك من فضولي

وكنت فها بيه دكل اقدم رجلاؤه وأخر آخره ما الى الان
 الى يومه يتصدق رتبة الدين والدنيا وينتظا طوبى
 سرور جنة له رفوف لامرأه والوزير آه وحين حضر
 أصفا يمد يده لهما هه وهذا أصل لعالم بعدل وحدا
 سراج مرزبان العواصم النصوري فاعلم مصراع ارباب
 الدين والدنيا لمسلمه مرزبانته تهشت على عند
 الامر لا علم خبا شورت به به انزال - -
 معال لا مبع من صلاب لتور ونا بهو صلاب
 دولته مريوطه ناوود خللود وندوم فاه تولد
 بتلا لا بين الاول ملا لواء الشمس بين الكوكب
 في افق السماء فاكركم مكرمته ان يكت سونظنا
 في جمع ذلك كل لسانه وضع من اصاني بالهضبة
 كل لسان به فاني بالنقصان لمخرموا للظلم المفقور

مختصت فيه على مقتضى اشارته وشرحت له شرحا
 وافيا على عبارته ويستقيته بالرياسة وفي شرح
 الارشاد فمات بحملاته كما يرضية الغلوب والطباغ
 في سببته الا انه والافسن ومهمهاه معقلا على كرم
 الخصال والملازمه فان اول فطر سنا ان سحابة من
 كرمه به ان ما ذكر لمعلمته ولعلمته سنا وبعد
 حين واستعصم كرمه انه ودرجته في علمه بين
 الحكيم به وقول وكما التقدير مفتقر الى رحمة الله
 حامى به سنج على به مجد الدين ابن محمد بن مسعود بن
 محمود السنا مروي البسماوى وعرفته تعالى في نوبه
 وسنة الدار مبع نقصانه وعيوبه آثار المصنف رحمه
 الله بعد التبحر بالنسبه فتاح الكتاب بحملاته بهذه
 المحبة افندة فخر الكلام هو انما آتت به نبينا عليه الصلوة

الفاعلات والتخص في ذلك انهم قصدوا الفرق بين
 الباقين غير اليا قل وكنه كان غير اليا قل واما على اليا قل
 كما ان الموت فرغ على المذكور فالحق غير اليا قل بالمو
 وجمع جميع فالرفوعات اذ تخرج مرفوع اذ المرفوع
 تعتبر صفة للمذكور موالفظ فتح جمعة على ذلك
 فان يجهل المذكور في كنف القوم له يلج المعرف باللام
 بالالف والتاء للكثرة وبنى ما فوق العشرة والرفوعات
 على ما عدا المص بعد الله منها لم يبلغ عشرة فكيف يجمع
 استعمال لكثرة في القلة قلنا كونه المعروف باللام للكثرة
 ممنوع بل خرج الصيغة للقلة معرفة كانت وكنت ولو سلم
 فالافراد كثر غير متساوية والذي عدد في المص بعد
 منها في الارجاس فليست مل خمسة اى مرفوع المرفوعات
 الفاعل قد علم على غيره واذ هو الاصل فتقوله الفاعل

يقتل خبر قوله فنه وقرنن تبعية او ابتداء
 والمبتداء والخبر خبر اني والخواتم وخبر لا تنفى للنبس
 واسم ما ولا التسمية تين ليس وسيمر عليك تغاير
 من واهلا فواهدا في مواضعها والتا على ما استدل به
 الفعل وشبهه تفسير للفاعل وتحديد له وليس
 تمام بل يجب ان يقال الفاعل اسند اليه او شبهه
 واخر عنه ليكون المرفوع نشاة الاشناع تقديم الفاعل
 كما خرج هذا القيد صاحب الفصل وماحب اللبا وغيرهما
 مخرج ان الفاعل يقع تقدمه على الفعل في فاعله البنية
 اتفاقا واخراما مثل زيد في مثل زيد ياتم اذ لا مثلا القيد
 لما زل يقال ان زيد فاعل القام فاذا اقيده خضع مثله
 والاراد شبه الفعل يا شبه الفعل في كونه في فاعله
 اسم الفاعل على والمفعول وكما تصفه الشبهة والمصدر في اسم

واسم الفاعل والظرف والجار والمجرور والراغبين مفعول
 في مثل تريد قدما مفعول في الدار والآخر مفعول في ذلك
 غلامه وقد يقال الرفع في الظرف سواء الفاعل كالم فاعله
 حقيقة فهو في التحقيق مندرج في قوله ما اسند اليه
 الفاعل وشبهه الأعلى قوله من يقول له الرفع هو الظرف
 وإنما ترك القيد المشهور سو قوله على وجه قيامه به
 ليندرج فيه مفعول ما يسمى فاعله فائدة فاعله عند ثم
 اصطلاحاً وتعليقه الشيخان عند القاهر وجاراه و
 صاحب اللباب وتسل المصنف هو الله بقوله صريح ونادى
 على أنه تابع لمؤاكلة الآدمية هذا الخلاف خلاف لفظي راجع
 إلى أنه هل يقال في اصطلاح النحاة أن مثله فاعله ولا
 ويسر خلافاً معنويًا مثل قام زيد في سنا والفاعل
 للمعروف وفريق عمرو في سنا والمفعول مجهول ويدل على

أبوه في سنا شبه الفعل للطلب مؤاسم الفاعل على وتكون
 مضروباً في قوله في شبه الذي مؤاسم المفعول يأتي في
 كلا المناهية قاصراً من التقصود إذ يجوز له كونه قائم خبراً
 مقدماً على مبتدأه وموابي وكذا مضروب بالنسبة إلى
 اخوة حتى للمعاراة إذ لم يقال أبواه واخواه ليكون
 نصاً في المقصود فكنا مثلاً مثال لا تسك وبر لم نفلان يظن
 الاحتمال كحقيق ذلك التمسك مشروط بكونه نصاً في
 المقصود إذا التمسك دليل مثبت فلو كان فيه احتمال لغير
 المقصود لما كان مثبتاً وجهته وبرهاناً وأما المثال فالمقصود
 التوضيح في الجملة والاحتمال في هذا المعنى كما في طاعة الكون
 نصاً في المقصود فهذه الاستطراد في التمسك التوضيحية
 دون المناهية اسم العلم حقيقة الحال شبه الفعل وتكون
 اسم من اسم الفاعل والمفعول على ما بينهما كعبد سنا بقا

1954

[illegible][illegible]

3. 1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840.

المنهج العام للتحقيق

إن الغاية من تحقيق النصوص هي إخراج نص صحيح سليم ، كما وضعه مؤلفه دون أن يدخل معه شيء لم يقصده ... ولما كان ذلك يتطلب جهدا متواصلا ، وصبرا دائما ؛ فقد بذلت ما في وسعي للحفاظ على نص الكتاب ، مراعيًا ما يوجب العمل من الدقة ، والأمانة ، والحيلة والحذر ، كي يخرج النص إلى وضعه الأول سالما من النقص والزيادة ، وعلى وجه يجعلني مقتنعا بصوابه .

فالتحقيق أمر جليل يحتاج من الجهد والعناية أكثر مما يحتاج إليه التأليف ،
وقديما قال الجاحظ :

" ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحا ، أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام " أهـ (١) .

وها هي ذي أهم القواعد التي اتبعتها في تحقيق الجزء الخاص بي من كتاب "الرشاد في شرح الإرشاد" لعلي بن محمد البسطامي الشهير (بمُصَنَّفِكَ) ، والتعليق عليه أولا : لما كان شرح البسطامي ممزوجا بكلام المصنف التفتازاني قمت بتقسيم الصفحة الواحدة - من التحقيق - إلى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : وهو بأعلى الصفحة ، ويتضمن متن كتاب " إرشاد الهادي " للتفتازاني .
الجزء الثاني : وهو تحت كتاب " إرشاد الهادي " للتفتازاني ، ويتضمن كتاب " الرشاد في شرح الإرشاد " للبسطامي ، وقد جعلت كلام المصنف في أثنائه موضوعا بين قوسين ، وخطه أكبر - قليلا - من خط الشارح في كتابه " الرشاد " ؛ تسهيلا على القارئ ؛ وتمييزا لكلامه من كلام الشارح .

(١) الحيوان ٧٩/١ تحقيق / عبد السلام محمد هارون - ط (مصطفى البابي الحلبي) .

الجزء الثالث : بأسفل الصفحة ، وهو خاص بتحقيق شرح البسطامي والتعليق عليه .

ثانيا : قمت بنقل أصل الكتاب من نسخته الموجودة لدى ، وكنت ملتزما في أثناء التحقيق بالمحافظة على صورة النص كما ورد عن المؤلف ، ولم أتدخل فيه إلا بزيادة حرف ، أو كلمة ، أو مثال يتطلبه السياق وذلك من نص كتاب التفتازاني نفسه ، مع الإشارة إلى ذلك في التعليق ، وقد راعيت في النسخ قواعد الرسم الإملائي المعروفة ، وصححت ما ورد من كلمات مخالفة لهذه القواعد في المخطوط ، ولم أشر إلى ذلك في التعليق ، ومثال ذلك كلمة . المبتدأ كتبت (المبتداء) ، وضمير الغائب كتبت - ضمير (الغائب) والعائد كتبت (العايد) ، والمصنف كتبت (المص) وأوما ، كتبت (اوما) والتمثيل كتبت (التمسك)

وقد أشرت إلى ما هو تصحيف أو سهو ، وإلى الكلمات أو العبارات الساقطة من النص ، مبينا ذلك في التعليق .

ثالثا : بالنسبة للآيات القرآنية الواردة في الكتاب ، وثقت قراءاتها التي ذكرها الشارح ، مستعينا في ذلك بكتب التفسير ، والقراءات ، ثم ميزتها عن بقية الكلام بوضعها بين قوسين هكذا : « » ، وأثبت - في التحقيق - رقم الآية ، واسم سورتها ، وكلام بعض العلماء فيها مما يتعلق بذلك الموضوع الواردة فيه تلك الآية .

رابعا : بالنسبة للأحاديث النبوية الشريفة ، فقد وضعتها بين علامتي تنصيص هكذا : "....." وخرجت كل حديث من مصادره الأصلية في الكتب الصحيحة ، وأوردت تكملة بعضها في الغالب كما ذكرت مناسبة الحديث إن أمكن .

خامسا : استعنت في تخريج الأقوال المأثورة ، والأمثال العربية بمصادرها الأصلية ، مبينا مناسبة كل مثل منها ، ومورده ، ومضربه ومميزا لها عن غيرها بوضعها بين علامتي تنصيص -أيضا- ، بالإضافة إلى تفسير الغامض منها مما يتصل بالإعراب .

سادسا : قمت بتخريج الشواهد الشعرية من دواوين قائلها ، وإن لم أتمكن من الحصول على تلك الدواوين ، استعنت بالكتب التي تعني بالشواهد وشرحها . كشواهد العيني ، وشرح شواهد المتغنى للسيوطي ، وخزانة الأدب للبغدادي .

وباعتبارها نحوية فقد أرجعتها إلى كتب النحو المعتمدة ؛ مثل : الكتاب لسيبويه ، والمقتضب للمبرد ، والأصول لابن السراج ، والجمل للزجاجي ، والإيضاح العضدي والمسائل البغداديات للفارسي ، والخصائص ، واللمع ، وسر صناعة الإعراب لابن جنى ، والمقتصد لعبد القاهر ، والمفصل للزمخشري ، والإنصاف وأسرار العربية للأنباري ، وشرح المفصل لابن يعيش إلخ .

وقد قمت بتكملة أجزاء الأبيات وأنصافها التي لم يذكرها الشارح كاملة ؛ مع نسبة غير المنسوب منها إلى أصحابها ما أمكن ذلك ، مشيرا إلى البحر العروضي لكل بيت منها ، ومبيناً معناه العام بإيجاز مع تعيين موضع الشاهد الذي ورد من أجله ، وتوضيح الاستشهاد به في مواضع أخرى - إن وجد ذلك - .

سابعا : ورد - في أثناء الكتاب - أسماء لبعض الأعلام في النحو ، واللغة ، والتفسير ، والقراءات ، والبلاغة وغيرها ؛ فذكرت ترجمة مختصرة لكل منهم ؛ للتعرف على شخصيته ، وثقافته ، وبعض مؤلفاته ، وبخاصة النحوية منها ، معتمدا في ذلك على كتب التراجم .

وإذا تكرر الاسم أكثر من مرة ، فإنني أكتفي بترجمته حين وروده لأول مرة في التحقيق .

ولما كان الشارح كثيرا ما ينقل الآراء ، أو الاعتراضات وأجوبتها ، دون ما تعيين لأصحابها - في بعض الأحوال - ، رأيت من الضروري - بقدر الإمكان - نسبة تلك الآراء إلى أصحابها ، وذلك بحسب مظانها ، وكذلك وثقت نقوله عن الأعلام الوارد ذكرهم في شرحه ، إما بالرجوع إلى مؤلفاتهم ، أو مؤلفات غيرهم إن لم يكن لهم كتب متداولة ، كما نبهت على نقوله التي أخذها من شرح الكافية للرضي .

هذا ومن الأهمية بمكان أن أذكر أنني حرصت - في تقريرى للمسائل الواردة في أثناء الشرح - على إيراد نصوص من كلام أئمة اللغة، والنحو، والتفسير، وغيرهم ؛ لأن الكلام في النحو - كما يقول الأستاذ الشيخ / عضيمة :

" إن لم يركز على النصوص كان كلاما إنشائيا أجوف لا غناء فيه " أهـ (٢).

وقد قمت بضبط أواخر الكلمات التي يخشى منها لبس ، وكذلك الآيات ، والأحاديث ، والأمثال ، والأقوال المأثورة ، والشواهد الشعرية بصورة خاصة .
أما بالنسبة للكلمات الغامضة الواردة في أثناء الشرح ؛ فقد أوضحت معانيها ، وذلك بالرجوع إلى كتب اللغة حتى يسهل على القارئ متابعة كلام الشارح .

ولما كان شرح البسطامي خاليا من العناوين لبعض الموضوعات والمسائل التي تضمنها ؛ وضعت عناوين مبينة لهذه الموضوعات وكاشفة لتلك المسائل ، وجعلتها بين معقوفين هكذا : [.....] ؛ دلالة على أنها لم تكن موجودة في أصل الشرح ، وصنعت ذلك ، ليسهل الإطلاع على الكتاب .

جاء الشرح - كله - خاليا من الفواصل بين الفقرات والجمل ، وكذا علامات الاستفهام ، والتنقيص ، والاعتراض ، والتعجب ، وغيرها .

فاقتضاني ذلك أن أضع هذه الفواصل بين الجمل والفقرات ، وفي أماكنها الخاصة بها .

رقمت أوراق المخطوط ، ورمزت لوجه الورقة بـ (أ) ولظهرها بـ (ب) وحصرت الأرقام بين قوسين ، وجعلت هذه الأرقام بين آخر كلمة من الصفحة ، وأول كلمة من الصفحة التي تليها ، وجعلت الرقم على اليمين ، والرمز على الشمال وبينهما خط مائل هكذا (/) .

ثامنا : قمت بوضع فهرس في نهاية الكتاب ، وقسمتها إلى قسمين :

(٢) انظر : كتابه : دراسات لأسلوب القرآن الكريم القسم الأول ، الجزء الأول ، ص ١٦ ط (دار الحديث القاهرة ١٩٧٢م) .

(أ) فهارس فنية وتتضمن :

١- فهرس الآيات القرآنية الواردة في كتاب " الرشاد في شرح الإرشاد " ، للبسطامي ، وقد ذكرت فيه اسم السورة ، ورقم الآية ، مرتباً لها على حسب ورودها في " المصحف " ؛ ليسهل على القارئ متابعتها .

٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ، ورتبته بحسب الأبجدية ملتزماً بذكر النص الموجود في الكتاب نفسه .

٣- فهرس الأمثال العربية ؛ متبوعاً - في ترتيبه - طريقة الأبجدية -أيضاً- .

٤- فهرس الشواهد الشعرية ، ورتبته بحسب القافية ، متبوعاً في ذلك ذكر البيت كاملاً ؛ ليسهل على القارئ الرجوع إليه .

٥- فهرس الأعلام الوارد ذكرهم في كتاب " الرشاد في شرح الإرشاد " للبسطامي - بقطع النظر عما ورد في التحقيق - مراعيّاً في ذلك الترتيب الأبجدي لكل منهم .

٦- فهرس القبائل والفرق .

٧- فهرس الكتب التي أوردتها الشارح في أثناء شرحه .

٨- فهرس الأماكن والمواضع .

- ثم أتبعته ذلك بثبت وثقت فيه مصادر البحث ومراجعته التي استعنت بها في الدراسة والتحقيق ، ذاكرة المخطوطات منها أولاً ... ثم الرسائل العلمية ... ويلى ذلك المطبوعات .

(ب) فهرساً عاماً تفصيلياً للمسائل والموضوعات في قسمي الدراسة والتحقيق

ليكون عوناً للقارئ في الإطلاع على البحث والإفادة منه ..

هذا وقد رجعت - في تحقيق الجزء الخاص بي من الكتاب ودراسته - إلى

المصادر والمراجع العربية كمراجع النحو ، والأدب ، والبلاغة ، واللغة ، والتفسير ، والقراءات وكذا كتب التاريخ ، والتراجم وغيرها .

وقد كنت - في ذلك كله - أسألهم التوفيق من الله - عز وجل - فإن كنت قد

وفقت وحققت ما أردت فهذا بفضل الله يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ

الْعَظِيمِ ، وإن كانت الأخرى فحسبي أن هذه هي اللبنة الأولى التي أضع بها قدمي على الطريق .

﴿وَمَا يُوَفِّقُنِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾